مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٦) العدد (١٦) الجزء الأول يناير ٢٠٢٦م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الترقيم الدولي ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د دلال فرحان نافع العنزي

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د حاكم موسى الحسناوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق

أ.د حنان فوزي أبو العلا
أستاذ الصحة النفسية- كلية التربية- جامعة المنيا- مصر

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

أ.د.م هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية

د. نهال حسن الليثي
أستاذ مشارك اللغويات والترجمة- كلية الألسن- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن

أ.د صالح أحمد عبابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د حجاج غانم علي
أستاذ علم النفس التربوي- كلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي- مصر

أ.د جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية

د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، المنهل، المكتبة الرقمية العربية AskZad، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاَّ يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	واقع الإشراف الإلكتروني وفق النموذج الإشرافي في ضوء تمكين المدرسة من وجهة نظر مشرفات أداء التعليم في إدارة التعليم بمحافظة الخرج، د. حصة ناصر زيد اليحيى؛ أ. تركية مريخان سهل المطيري.....	28-1
2	دور مقررات التربية الفنية في تنمية المهارات الفنية والتقنية لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. هناء عبدالرحمن الملا.....	65-29
3	السلوك القيادي لمديري المدارس الحكومية الثانوية في لواء ماركا وعلاقته بالمناخ التنظيمي السائد فيها، أ. أسيل علي جميل العبوس؛ أ.د عمر محمد الخرابشة.....	105-66
4	فاعلية هندسة التلقينات التوليدية في تطوير استجابات نماذج اللغة في السياقات البحثية العربية، أ.د علي حبيب الكندري.....	143-106
5	تأثير الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل أدوار المعلمين في العصر الرقمي من وجهة نظر معلمي مدارس مدينة القدس، أ. تغريد أحمد سنقرط؛ أ. ليلى محمد مصطفى، د. محمد طالب دبوس.....	178-144
6	تصور مقترح لتصميم مناهج مبادئ الرياضيات في ضوء قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتعزيز الفهم الذاتي لدى طلبة المعهد العالي للخدمات الإدارية في دولة الكويت، أ. منيرة سعود جاسم النجدي.....	229-179
7	العدالة التنظيمية وعلاقتها بالاحتراق الوظيفي لدى المساعد الإداري في مدارس التعليم العام بمحافظة المذنب، د. عواطف بطاح الشتيلي؛ أ. بدرية فلاح المطيري؛ أ. عواطف بنت حمدي الشطيطي.....	265-230
8	دور معلمي التربية الفنية في اكتشاف التلاميذ الموهوبين فنياً ورعايتهم في مدارس المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، أ. نورة عبدالرحمن البريكان.....	306-266
9	فاعلية برنامج مقترح في العلوم قائم على المدخل البيئي لتنمية الثقافة العلمية المناخية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، أ. جمعة السيد علي محمد؛ أ.د أميمة محمد عفيفي؛ أ.م.د خالد محمد حسن الرشيدي.....	343-307
10	فاعلية وحدة دراسية في مقرر الفقه قائمة على نموذج سوشمان في تنمية التفكير الفقهي ومهارات التعلم الذاتي لدى طلاب المرحلة الثانوية، أ. محمد بن ضيف الله محمد السلمي؛ أ.د طلال بن محمد المعجل.....	382-344
11	تحليل الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية وتأثيرها على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، د. عبد الله بن محمد العامري	418-383

م	العنوان	الصفحة
12	واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مجال الإدارة المدرسية في مدارس التعليم الأهلي بمحافظة الخبر، أ. فارس محمد سليمان المهوس؛ أ. علي حسن العمري.....	454-419
13	إدارة الانطباع مَدخلٌ لِتَعزِيز الثِّقة التّنظِيمِية فِي المَدارِس الثّانَوية الحُكُومِية بمحافظةِ الرّس، أ. جِهَان بنت محمَد بن شَارخ الشَارخ؛ د. حِصة بنت عبد المحسن الضويان.....	491-455
14	دور التربية الفنية في تحفيز الإبداع وتحسين جودة الحياة النفسية لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، أ. غدير محمد عبد العزيز الرندي.....	532-492
15	تحديات البحث النوعي كما يتصورها طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة القصيم: دراسة نوعية، أ. فارس محمد سليمان المهوس؛ أ.د إبراهيم حنش سعيد الزهراني.....	564-533

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالله عبدالرحمن الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية،
والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISSN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (6)- العدد (16)- ج (1)- يناير 2026م

تحليل الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية وتأثيرها على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

د. عبد الله بن محمد العامري

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوية المشارك- كلية التربية – جامعة حفر الباطن- المملكة العربية السعودية

dralameri@uhb.edu.sa

تاريخ استلام البحث: 2025/9/13 تاريخ قبول النشر: 2025/11/10 تاريخ النشر: 2026/1/12

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية واستكشاف أثرها المحتمل في جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النوعي في تحليل النماذج التنظيمية العالمية، ومقارنتها بالإطار التنظيمي المحلي من خلال تحليل الوثائق الرسمية والدراسات المنشورة في الفترة من عام 2009 إلى عام 2025. وكشفت نتائج الدراسة أن التجارب العالمية الناجحة لفروع الجامعات الأجنبية تعتمد على تشريعات مرنة، ونماذج حوكمة متوازنة، ونظام اعتماد أكاديمي مزدوج، إلى جانب تمويل مستقر وشراكات إستراتيجية محلية. كما تبين أن أبرز ملامح التنظيم السعودي تتمثل في وجود لائحة تنظيمية واضحة، واشتراط الشراكة مع جهة وطنية، والتزام الفروع بمعايير الاعتماد المحلي، وضبط التوظيف وفق مؤهلات الجامعة الأم. وأظهرت النتائج كذلك أن من أهم الفرص المتاحة إدخال برامج أكاديمية عالمية، وتعزيز التصنيف الدولي للجامعات السعودية، ودعم البحث العلمي، وبناء اقتصاد معرفي متكامل. وفي المقابل برزت تحديات رئيسية تشمل فجوة الجودة بين المعايير المحلية والدولية، وصعوبات الاستدامة المالية، وتعدد الجهات التنظيمية، وضعف المواءمة مع متطلبات سوق العمل. وأشارت الدراسة إلى أن فروع الجامعات الأجنبية تُحدث آثارًا إيجابيةً محتملةً في جودة التعليم العالي بالمملكة من خلال تحسين المناهج، وتبني نماذج تعليم مرنة، ورفع جاهزية الخريجين، وزيادة الإنتاجية البحثية. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الأطر التنظيمية، وتبني حوكمة تشاركية، وربط التمويل بالأداء، وتحقيق المواءمة مع سوق العمل، وتعزيز الشراكات المحلية والبحثية.

الكلمات المفتاحية: فروع الجامعات الأجنبية، الأطر التنظيمية، جودة التعليم العالي، الشراكات الدولية.

Journal of Studies and Educational Researches
ISSN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (6)- العدد (16)- ج (1)- يناير 2026م

An Analysis of the Regulatory Frameworks of Foreign University Branch Campuses and Their Impact on the Quality of Higher Education in Saudi Arabia

Dr. Abdullah bin Mohammed Al-Ameri

Associate Professor of Educational Administration and Planning, University of Hafr Al Batin, KSA

dralameri@uhb.edu.sa

Received: 13/9/2025 Accepted: 10/11/2025 Published: 12/1/2026

Abstract: The study aimed to analyze the regulatory frameworks governing international branch campuses (IBCs) and to explore their potential impact on the quality of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia. It employed both the descriptive-analytical and qualitative approaches to examine global regulatory models and compare them with the national framework through the analysis of official documents and published studies from 2009 to 2025.The findings revealed that successful international branch campus experiences are grounded in flexible legislation, balanced governance models, dual academic accreditation systems, stable funding mechanisms, and strong local strategic partnerships. The analysis also indicated that the Saudi regulatory framework is characterized by a clear set of regulations, a mandatory partnership with a national entity, compliance with local accreditation standards, and employment controls aligned with the qualifications of the home university.Furthermore, the study identified key opportunities, including the introduction of globally recognized academic programs, enhancement of Saudi universities' international rankings, support for scientific research, and the development of an integrated knowledge-based economy. Conversely, major challenges were observed, such as quality gaps between local and international standards, financial sustainability issues, overlapping regulatory authorities, and limited alignment with labor market needs. The study concluded that international branch campuses can have a positive potential impact on the quality of higher education in Saudi Arabia by improving curricula, adopting flexible learning models, enhancing graduates' readiness, and increasing research productivity. Based on these findings, the study recommended activating and refining the regulatory frameworks, adopting participatory governance, linking funding to performance, ensuring alignment with labor market requirements, and strengthening local and research partnerships.

Keywords: International Branch Campuses, Regulatory Frameworks, Higher Education Quality, International Partnerships.

المقدمة:

أثّرت العولمة المتزايدة خلال القرن الواحد والعشرين على العديد من القطاعات والمؤسسات العالمية بما في ذلك التعليم العالي، وقد قامت العديد من الجامعات ذائعة الصيت عالميًا بتوسيع نفوذها من خلال الشراكات الدولية، والمشاريع المشتركة، ونماذج الامتياز (Franchising). وعلى الرغم من الفوائد التي توفرها هذه الأشكال من التعاون، فإن عددًا متزايدًا من الجامعات تفضّل توسيع وتنويع شبكاتها من خلال إنشاء فروع جامعية دولية في مواقع إستراتيجية.

ونتيجة لذلك ظهرت فروع الجامعات العالمية كنموذجٍ شائعٍ للتعليم العابر للحدود الوطنية، مما اعتُبر تجسيدًا جديدًا للحراك الأكاديمي في مجال التعليم العالي، ولم يقتصر هذا الحراك على تنقل الموارد البشرية من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فحسب، ولا على تقديم برامج ومناهج أجنبية مشتركة مع جامعات محلية، أو على مشاريع التوأمة والمشاريع البحثية المشتركة، بل امتد ليشمل حراك مؤسسات أكاديمية كاملة، بما في ذلك البنى التنظيمية، والبرامج الأكاديمية، والدرجات العلمية (العوضي، 2013).

إن إنشاء فروع للجامعات الأجنبية عمليةٌ معقدةٌ تتأثر بتباين البيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين الدولة المصدّرة والدولة المستضيفة، مما يجعل نقل خدمات التعليم العالي عبر الحدود مهمة تتطلب تكييف البرامج والممارسات الأكاديمية مع السياق المحلي (Clifford, 2015)، وتواجه هذه الفروع تحديات بارزة تتعلق بضمان الجودة والاعتماد، نتيجةً للفروق بين المعايير الوطنية والدولية، وهو ما يستدعي تبني إستراتيجيات فعّالة لفهم السياق الثقافي والسياسي المحلي والتعامل مع متطلبات الجودة (Lane & Kinser, 2011)، إلى جانب تعزيز التعاون مع الجامعات المحلية لضمان تقديم تعليم ذي جودة عالية (Wilkins, 2011).

وعلى الرغم من التحديات أشارت دراسات متعددة (Shams & Huisman, 2011; Lawton & Healey, 2015; Hill, 2020) إلى أن لفروع الجامعات الأجنبية فوائد كبيرة لأصحاب المصلحة، ومن أبرزها: حصول الجامعة الأم على دعم مالي من الحكومة المستضيفة، والوصول إلى شريحة من الطلاب الدوليين غير القادرين أو غير الراغبين في الدراسة بالخارج، وتحقيق عوائد مالية من أسواق جديدة، وتعزيز المكانة العالمية، وتوسيع الفهم الثقافي داخل الحرم الأم، وتطوير مناهج دراسية مبتكرة. كما يستفيد أعضاء هيئة التدريس من الخبرة الدولية، مما ينعكس على تحسين جودة التدريس، فضلاً عن توسيع فرص التعاون البحثي والوصول إلى مصادر ومعارف جديدة في بيئة الدولة المستضيفة.

وفي سياق التحولات التي يشهدها التعليم العالي السعودي ضمن رؤية المملكة 2030، بات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية خيارًا إستراتيجيًا لتطوير جودة التعليم وتوطين المعرفة، حيث تسهم هذه الفروع في تعزيز التنافسية الدولية ونقل الخبرات الأكاديمية العالمية. وقد أوضحت دراسة أبو حيمد (2020) أن هذا التوجه لا يُعد مجرد استجابة

للتحديات التعليمية، بل يمثل رؤية إستراتيجية تهدف إلى جعل المملكة العربية السعودية مركزًا تعليمياً رائداً، من خلال استقطاب جامعات مرموقة تسهم في تحديث المناهج وتحسين مخرجات التعليم.

علاوةً على ذلك قد أشار تقرير لجنة شؤون التعليم والتدريب رقم (124) الصادر عن ملتقى أسبار (2023) إلى أن فروع الجامعات الأجنبية تلعب دورًا محوريًا في رفع كفاءة مخرجات التعليم، من خلال تقديم مناهج حديثة وبيئة تعليمية متطورة تُعد خريجين أكثر توافقًا مع سوق العمل. وكذلك تعزز هذه الفروع التعاون البحثي والأكاديمي بين الجامعات المحلية والدولية، وتقلل من الاعتماد على الابتعاث الخارجي عبر إتاحة فرص التعليم العالمي داخل المملكة. وبالإضافة إلى ذلك تُسهم في تعزيز الهوية الوطنية، واستقطاب الطلاب الدوليين، وتنمية الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الطلب على خدمات التعليم والإسكان.

وخلاصةُ ما تقدّم أنّ فروعَ الجامعاتِ الأجنبيةِ أصبحتْ تُمثّلُ أحدَ المساراتِ الحيويةِ لتطوير التعليم العالي في ظل العولمة، لما تحققه من فرص لنقل المعرفة، وتعزيز الجودة، وبناء القدرات البحثية، وتوسيع التفاعل الثقافي والأكاديمي بين الدول. كما يتضح أن التوجه في المملكة العربية السعودية لافتتاح فروع للجامعات الأجنبية يأتي ضمن إطار رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى بناء منظومة تعليمية عالمية المستوى، قادرة على المنافسة والإسهام في الاقتصاد المعرفي. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتحليل الأطر التنظيمية الحاكمة لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، واستكشاف أثرها المحتمل على جودة التعليم العالي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم مما تقدمه فروع الجامعات الأجنبية من مزايا، فإن عملها في بيئات مختلفة يفرض تحديات تنظيمية وأكاديمية وثقافية، تتعلق باختلاف الأنظمة التعليمية وضرورة مواءمة الأطر التنظيمية لتحقيق توازن بين الجودة العالمية والخصوصية المحلية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تقييم أثرها بدقةٍ على جودة التعليم، والبحث العلمي، والأهداف التنموية. وتُظهر المراجعة التحليلية للدراسات السابقة وجود فجوات بحثية ملحوظة في موضوع الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية وتأثيرها على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث تركزت معظم الأبحاث العربية، مثل دراسة العوضي (2013)، ودراسة الحربي (2016)، على تجارب الإمارات وقطر، مما أدى إلى إغفال التجربة السعودية على الرغم من التوسع الكبير الذي تشهده المملكة في استقطاب فروع الجامعات الأجنبية في إطار رؤية المملكة 2030، وهذه الفجوة تعوق فهمنا للتحديات والفرص الخاصة بالسياق السعودي، مما يستدعي إجراء دراسات متخصصة تسلط الضوء على هذه التجربة الفريدة .

ومن ناحية أخرى تفتقر الأدبيات الحالية بما في ذلك دراسة زعبي (2018)، ودراسة أبو حيمد (2020) إلى أطر تنظيمية ونماذج حوكمة مخصصة تلائم الخصوصية السعودية، وخاصّةً فيما يتعلّق بالتوازنِ بين الانفتاحِ العالميّ

والحفاظِ على الهوية الإسلامية ومتطلباتِ التوطينِ والأولوياتِ الوطنيةِ، وهذا النقصُ يجعل من الصعب على صانعي السياسات في المملكة العربية السعودية الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، مما يستدعي تطوير أطر تنظيمية مرنة تتناسب مع السياق المحلي (Zu'bi, 2018)، وقد ركّزت معظم الدراسات السابقة إما على البُعد المؤسسي أو الأثر الاقتصادي والسياسي لهذه الفروع (Knight, 2016)، دون أن تسبر بعمق كيفية تأثير البيئة التنظيمية المحلية (مثل السياسات، آليات الترخيص، الحوكمة، وضمان الجودة) على ممارسات الفروع الأجنبية وجودة مخرجاتها الأكاديمية.

وعلى الرغم من النمو الملحوظ في عدد الدراسات التي تناولت الفروع الجامعية الدولية (IBCs) من حيث دوافع إنشائها وإستراتيجيات إدارتها (Wilkins & Huisman, 2012; Lane & Kinser, 2011)، ووجود تحليلات مقارنة لتجارب دولية في آسيا والشرق الأوسط (Shams & Huisman, 2016)، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت بعمق الأطر التنظيميةَ الحاكمةَ لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية تحديدًا، وعلاقتها بجودة التعليم العالي من منظور وطني مقارن. وتشير هذه الندرة إلى وجود فجوة معرفية واضحة في الأدبيات، حيث لم تُجرَ – في حدود علم الباحث – دراسةٌ تناولت متغيرات الدراسة الحالية في البيئة السعودية بشكل متكامل وشمولي، وهو ما يُبرز الحاجةَ الملحّةَ إلى بحث علمي يُسهم في تحليل الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية واستكشاف أثرها المحتمل على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. السؤال الأول: ما الأطر التنظيمية والممارسات العالمية التي تحكم إنشاء وتشغيل فروع الجامعات الأجنبية؟
2. السؤال الثاني: ما أبرز ملامح الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟
3. السؤال الثالث: ما أبرزُ الفرصِ والتحدياتِ الرئيسية لافتتاح فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟
4. السؤال الرابع: ما الآثار المحتملة لفروع الجامعات الأجنبية على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأطر التنظيمية الحاكمة لفروع الجامعات الأجنبية واستكشاف أثرها المحتمل في جودة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ويتفرع عن هذا الهدف العام الأهداف التالية:

1. الهدف الأول: تحليل الأطر التنظيمية والممارسات العالمية المعمول بها في إنشاء وتشغيل فروع الجامعات الأجنبية.
2. الهدف الثاني: معرفة أبرز ملامح الأطر التنظيمية التي تحكم عمل فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، من حيث التشريعات والسياسات والضوابط.
3. الهدف الثالث: الكشف عن أبرز الفرص والتحديات لافتتاح فروع للجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

4. الهدف الرابع: معرفة التأثيرات المحتملة لفروع الجامعات الأجنبية على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تعميق الفهم النظري لظاهرة فروع الجامعات الأجنبية من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين الجوانب التنظيمية والتأثيرات الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية، كما تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية في السياق المحلي، وذلك لندرة الدراسات التي تناولت تحليل الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، ومن الناحية المنهجية يرجى أن تسهم هذه الدراسة في توظيف منهجية تحليلية متعددة الأبعاد، مما يقدم نموذجًا منهجيًا يمكن تطبيقه في دراسات مماثلة.

ومن ناحية أخرى تبرز الأهميةُ العمليةُ للدراسةِ في دعمِ صُنّاعِ السياساتِ، من خلالِ تقديمِ توصيات عملية لصُنّاعِ القرارِ في وزارة التعليم والجهات المنظمة لتعزيز الأطر التنظيمية وتحسين أداء فروع الجامعات الأجنبية، ويرجى أن تسهم نتائج الدراسة في تحسين جودة التعليم من خلال تطوير آليات ضمان الجودة واعتماد البرامج الأكاديمية في الفروع الأجنبية بما يخدم أهداف التعليم العالي السعودي، وفي سياق متصل يُتوقَع أن تسهم الدراسة في إبراز مكانة المملكة العربية السعودية كمركز تعليمي إقليمي من خلال تحديد أفضل الممارسات الدولية التي يمكن تبنيها، كما يرجى أن تسهم الدراسة في تقديم مقارنات مع تجارب دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها في السياق السعودي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل الأطر التنظيمية والممارسات العالمية لفروع الجامعات الأجنبية واستكشاف تأثيرها على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على فروع الجامعات الأجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية، مع الإفادة من التجارب والممارسات العالمية ذات الصلة.
- الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الدراسات والبحوث والتقارير واللوائح المنشورة خلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2025م.

مصطلحات الدراسة:

- **الأطر التنظيمية: (Regulatory Frameworks):** "هي السياسات الوطنية والإجراءات الرسمية التي تُعنى بتنظيم إنشاء وتشغيل فروع الجامعات الأجنبية، من خلال تنظيم الترخيص، الحوكمة، وضمان الجودة، عبر آليات ضبط داخلية وخارجية" (Hou, Hill, Chen, & Tsai, 2018) بينما تُعرَّف إجرائيًا بأنها: "مجموعة السياسات والأنظمة التي تضعها الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، لتنظيم تأسيس فروع الجامعات الأجنبية، والإشراف

على معايير الحوكمة وضمان الجودة، وعمليات التقويم المستمر والمراجعة الدورية، وذلك بما يحقق الاتساق مع السياسات التعليمية الوطنية".

- **فروع الجامعات الأجنبية (International Branch Campuses – IBCs):** "كيانات تعليمية تملكها وتشرف عليها مؤسسة تعليم عالٍ أجنبية، وتتحمل المسؤولية الكاملة عن وضع الإستراتيجيات وضمان الجودة، وتعمل تحت اسمها واعتمادها الأكاديمي" (Wilkins & Rumbley, 2018). وتُعرَّف إجرائيًا بأنها: "الفروع التابعة لجامعات دولية تعمل في المملكة العربية السعودية أو في دول أخرى، وتُستخدم كنماذج للمقارنة والتحليل في هذه الدراسة".
- **جودة التعليم العالي (Quality in Higher Education):** وفقًا لما ورد في تعريف وكالة ضمان الجودة البريطانية (Quality Assurance Agency for Higher Education [QAA], 2023) فإن جودة التعليم العالي تُفهم على أنها "مدى قدرة مقدمي الخدمة التعليمية على دعم الطلبة لتحقيق نتائج إيجابية على نحو مستمر في مجالات التعلم، والنمو الشخصي، والتطور المهني، وذلك بما يتوافق مع التوقعات المنطقية والمعقولة للطلبة، وأصحاب العمل، والحكومة، والمجتمع بوجه عام". وتُعرَّف إجرائيًا بأنها: "الأطرُ التنظيميةُ التي نصّت عليها اللوائحُ المعتمدةُ في المملكة العربية السعودية لافتتاح فروع الجامعات الأجنبية، والتي تضمن تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للتعليم الجامعي".

الخلفية النظرية للدراسة:

1-مفهوم فروع الجامعات الأجنبية: (International Branch Campuses – IBCs)

تُظهر مراجعة الأدبيات العلمية تباينًا واضحًا في المفاهيم والتعريفات المتعلقة بفروع الجامعات الأجنبية، ووفقًا لتقرير (Verbik & Merkley, 2006) ضمن إصدارات مرصد التعليم العابر للحدود (OBHE)، أنّ الفرع الأجنبي يُعرَّف بأنه: "كيانٌ تعليميٌ يُنشأ خارج نطاق الحرم الجامعي الرئيسي، يقدم برامج التعليم العالي تحت اسم الجامعة الأم وعلامتها التجارية، وتخضع إدارته بشكل كامل أو جزئي عبر شراكات للجامعة الأم، مع منح الخريجين شهادات معتمدة من الجامعة الأم نفسها" (ص 14). وقد شكل هذا التعريف مرجعًا أساسيًا في الدراسات اللاحقة نظراً لدقته في تحديد الهوية القانونية والأكاديمية للفروع الجامعية الأجنبية.

وفي سياق متصل جاء في تقرير المرصد الدولي للتعليم العابر للحدود (OBHE) لعام 2009، تعريف للفرع الأجنبي باعتباره "كياناً تعليمياً خارجياً تابعاً لمؤسسة تعليم عالي أجنبية، يتم تشغيله إما مباشرة من قبل الجامعة الأم أو عبر شراكة مع جهة محلية (حسب متطلبات البلد المضيف)، يعمل تحت اسم المؤسسة الأجنبية ويقدم برامج دراسية كاملة يتم تدريسها بالكامل داخل الفرع، حيث يحصل الطلاب عند التخرج على شهادة معتمدة من الجامعة الأم"، مع التأكيد على ضرورة إتمام جميع متطلبات البرنامج داخل الفرع دون الحاجة للدراسة في الحرم الرئيسي (Becker, 2009, p. 15).

وعلى الجانب الآخر عرّف نايدو (Naidoo, 2009) الفرع الجامعي الدولي بأنه "حرم جامعي فرعي تنشئه مؤسسة تعليمية أجنبية في بلد مضيف لتقديم برامجها الأكاديمية، سواء أكان مملوكًا بالكامل للمؤسسة الأم أو قائمًا عبرَ شراكةٍ مع جهاتٍ محليةٍ"، ولاحقاً قدم (Wilkins, 2011) تعريفًا شاملًا ودقيقًا للفرع الجامعي الدولي، حيث عرّفه بأنه "منشأة تعليمية مادية تابعة لجامعة أجنبية، تعمل تحت اسمها التجاري في بلد مضيف، وتتمتع باستقلالية في مبناها ووظائفها الأكاديمية والإدارية، سواء في مبانٍ تملكها الجامعة الأم بشكل كامل أو بالمشاركة مع شريك محلي".

ومن زاوية مختلفة جاء في تقرير مرصد التعليم العابر للحدود (OBHE) لعام 2012، تعريف مؤسسي لفرع الجامعة الدولي قدمه كل من (Lawton & Katsomitros, 2012) باعتباره "مؤسسة تعليمٍ عالٍ قائمة في بلد مضيف مختلف عن موقع الجامعة الأم، تتميز بوجود مادي فعلي، وتمنح درجةً أكاديميةً واحدةً على الأقلّ، معتمدةً من بلد المنشأ، ويمثل هذا التعريف تطورًا نوعيًا من خلال التركيز على الطبيعة المؤسسية الكاملة للفرع، حيث يوسع المفهوم من مجرد كيان أو منشأة إلى مؤسسة تعليم عالي متكاملة تتمتع بهيكل إداري ومالي وتنظيمي مستقل، مع الحفاظ على ارتباطها الأكاديمي بالجامعة الأم وضمانها لجودة المخرجات التعليمية من خلال منح شهادات معتمدة من بلد المنشأ.

وعلى نحو مماثل قدم المجلس الثقافي البريطاني (British Council) بالتعاون مع (Knight & McNamara, 2017) تعريفًا شاملًا للفرع الجامعي الدولي، حيث عرّفه بأنه "حرم جامعي خارجي تابع لمؤسسة تعليم عالٍ أجنبية، تتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع العمليات الأكاديمية والإدارية، بما في ذلك توظيف الكوادر، وقبول الطلاب، وتقديم البرامج التعليمية، ومنح الشهادات، وضمان الجودة"، كما أكد (Wilkins & Rumbley, 2018) على ضرورة توافق البنية التحتية للفروع الجامعية مع مفهوم الحرم الجامعي المتكامل، حيث عرّفا الفرع الجامعي الدولي بأنه "كيان تعليمي تملكه وتشرف عليه مؤسسة تعليم عالٍ أجنبية، تتحمل المسؤولية الكاملة عن وضع الإستراتيجيات وضمان الجودة، ويعمل تحت اسمها واعتمادها الأكاديمي".

ومن خلال العرض السابق لمفهوم فروع الجامعات الأجنبية، يتضح تأكيد أغلب التعريفات على ارتباط الفرع بالمركز الرئيسي للجامعة الأم، مع ضرورة أن يعمل تحت اسمها وعلامتها، وأن تكون الشهادات صادرة عنها، كما اتفقت التعريفات على أهمية الوجود المادي للفرع ككيان أو منشأة في الدولة المضيفة، ومن جانب آخر تناولت بعض التعريفات كيفية إدارة الفرع سواء بإدارة مباشرة من الجامعة الأم، أو عبر شراكة مع جهة محلية. وشملت بعض التعريفات الأبعاد المؤسسية، والإدارية، والمالية، والاستقلالية، ومع تطور التعريفات تم التأكيد على أهمية ضمان الجودة والاستقلال في اتخاذ القرار، مما يعكس نضج المفهوم وتزايد التوقعات من الفرع الأجنبي، بوصفه مؤسسة أكاديمية متكاملة.

2-دو افع إنشاء فروع الجامعات الأجنبية:

تشير الأدبيات إلى أن إنشاء فروع الجامعات الأجنبية (IBCs) يُمثل استجابةً متعددة الأبعاد لدوافع مشتركة بين الجامعات المصدرة، والدول المستضيفة، والطلاب. فمن جهة تسعى الجامعات المصدرة إلى تنويع مصادر دخلها في ظل تراجع الدعم الحكومي، عبر تحصيل الرسوم الدراسية واستقطاب التمويل المحلي وإعفاءات ضريبية (Mackie, 2019؛ العوضي، 2013)، فضلًا عن تعزيز سمعتها الأكاديمية عالميًا، وتوسيع فرص التبادل الدولي (Girdzijauskaite, Radzeviciene, Jakubavicius, & Banaitis, 2019؛ Ellison, 2017) أما الدول المستضيفة، فترى في استقطاب هذه الفروع وسيلة لتحسين جودة التعليم العالي دون الحاجة إلى الابتعاث الخارجي، وتنمية رأس المال البشري، وجذب الاستثمارات، وتطوير اقتصاد المعرفة، وتحقيق مكانة تعليمية إقليمية (Aqeel , 2014؛ Becker, 2009؛ Lane & Kinser, 2011؛ Agnew, 2012) ومن ناحية ثالثة، يجد الطلاب في هذه الفروع فرصة للحصول على تعليم دولي بجودة عالية وبتكاليف أقل، مع تجنّب تحديات الغربة، وتحسين مهاراتهم اللغوية، في ظل محدودية المقاعد بالجامعات المحلية (Wilkins & Huisman, 2012؛Ahmad &Buchanan, 2017)

3-نماذج فروع الجامعات الأجنبية:

تتعدد النماذج التشغيلية لفروع الجامعات الأجنبية (IBCs) وفقًا لاختلاف الأهداف المؤسسية والإستراتيجيات التمويلية، وقد صنّف عدد من الباحثين أبرز هذه النماذج إلى أربعة رئيسية (Crombie-Borgos, 2013; Lane, 2011; Verbik & Merkeley, 2006). أولها: الفروع المملوكة بالكامل، حيث تتحمل الجامعة الأم التمويل والإدارة كاملتين، مما يمنحها استقلالية أكاديمية عالية ولكنها بمخاطر مالية مرتفعة، ويتوقع تراجع هذا النموذج بسبب تكلفته العالية. وثانيها: فروع المشاريع المشتركة (Joint Ventures)، وتقوم على شراكة بين الجامعة الأم وجهات محلية، مما يخفف المخاطر ويحقق تكاملًا في الموارد، على الرغم مما قد يطرأ من خلافات حول الأهداف الأكاديمية والربحية. وثالثها: التحالفات الإستراتيجية (Strategic Alliances)، حيث تُموَّل الفروع غالبًا من الحكومات أو القطاع الخاص، وتحتفظ الجامعة الأم بالتحكم الأكاديمي في ظل دعم لوجستي وتسهيلات حكومية، مما يحقق توازنًا بين الجودة والجدوى الاستثمارية. أما النموذج الرابع فهو الفروع المملوكة للحكومة المضيفة، وفيه تتحمل الدولة المضيفة التمويل الكامل وتوفير البنية التحتية، بينما تركز الجامعة الأم على ضمان الجودة وتصميم البرامج وإدارة الأكاديميين (Lane & Kinser, 2013)، ويُعد هذا النموذج أداة إستراتيجية لتطوير التعليم وبناء رأس المال البشري.

4-ضمان جودة فروع الجامعات الأجنبية:

تتباين آليات ضمان الجودة في فروع الجامعات الأجنبية تبعًا لاختلاف الأنظمة المحلية للدول المستضيفة وسياسات الجامعات الأم، ففي الولايات المتحدة تُحمِّل هيئات الاعتماد الإقليمية الجامعة الأم المسؤولية الكاملة عن

البرامج المقدمة باسمها، بما في ذلك تطابق المعايير الأكاديمية ومنح الشهادات مع الحرم الرئيسي، مع مراعاة السياق الثقافي للدولة المستضيفة (Kinser, 2011). وفي المملكةِ المتحدة ينصُّ ميثاقُ هيئةِ ضمانِ الجودةِ *(QAA)* على مسؤوليةِ الجامعةِ الأمِّ عن جميعِ الدرجاتِ، وضبطِ التوظيفِ الأكاديميّ، والشفافيةِ في الوثائقِ، مع اشتراطِ ألّا تؤثّر الترتيباتُ الماليةُ على جودةِ التعليمِ ([QAA], 2010). كما صنّف (Kinser & Lane, 2017) نماذج ضمان الجودة إلى أربعة هي: النموذج المحلي الصارم، والمختلط، والدولي المستقل، ونموذج الجامعة الأم فقط. ويتجه الخبراء إلى تبني نموذج الاعتماد المشترك الذي يدمج بين المعايير المحلية والدولية، ويحقق توازنًا بين السيادة التنظيمية والسمعة الأكاديمية (Hou et al., 2018).

الدراسات السابقة:

يشكّل موضوع فروع الجامعات الأجنبية أحد المحاور المتنامية الأهمية في أدبيات التعليم العالي، لما له من دورٍ فاعلٍ في تعزيز الشراكات الدولية ورفع مستوى التنافسية المؤسسية بين الجامعات، وقد قام الباحث بمراجعة مجموعة من الدراسات المتخصصة، من خلال البحث في قواعد البيانات والمصادر العلمية العالمية، الأمر الذي أسهم في بناء قاعدة معرفية متينة تدعم الإطار التحليلي للدراسة. وقد تم ترتيب الدراسات السابقة زمنيًا من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

أجرى مجلسُ التعليمِ الأمريكيُّ (American Council on Education [A.C.E.], 2009) دراسةً مسحيةً شملت 40 فرعًا جامعيًّا لمؤسسات أمريكية، بهدف تحليل آليات إنشاء وتشغيل هذه الفروع، وكشفت النتائجُ عن غيابِ نموذجٍ موحَّدٍ للإدارةِ، وتبايُنٍ في سياساتِ التوظيفِ وأساليبِ التمويلِ، حيثُ تراوحت بين الدعمِ الكاملِ من الدولِ المستضيفةِ والتمويلِ الذاتيّ،كما حظيت فروع الجامعات الأمريكية في الشرق الأوسط بدعم حكومي أعلى مقارنة بمناطق أخرى. وأكدت الدراسة أن نجاح هذه الفروع يرتبط بمدى توافقها مع الاحتياجات المحلية، وتوافر الشراكات المحلية، وقوة السمعة الأكاديمية للجامعة الأم.

وهدفتْ دراسة (Becker, 2009) إلى استكشاف التوجهات الحديثة في إنشاء وتشغيل الفروع الدولية للجامعات حول العالم، واعتمدت الدراسة على تحليل سياسات وإستراتيجيات عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية في السياقات العالمية، وبيّنت أن الدوافع الرئيسية لإنشاء الفروع الدولية تتراوح بين تعزيز المكانة العالمية للجامعات، وتنويع مصادر الدخل، وتلبية الطلب المحلي على التعليم العالي. كما أشارت الدراسة إلى عدد من التحديات، من أبرزها صعوبة ضمان جودة التعليم، والتباين في السياقات الثقافية والقانونية، بالإضافةً إلى المخاطر المرتبطة باستدامة هذه الفروع على المدى الطويل، ولا سيما في منطقة الخليج العربي التي شهدت نموًا ملحوظًا في هذا النمط من التعليم.

وهدفتْ دراسة (Ziguras & McBurnie, 2011) إلى تحليل دوافع إنشاء فروع الجامعات الأجنبية والتحديات المرتبطة بها، باستخدامِ المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمد الباحثان على مراجعة نقدية للدراسات السابقة، وتحليل الوثائق ومراجعة السياسات والتقارير الرسمية، وتناولت الدراسة تجارب فروع جامعية أجنبية في سنغافورة وماليزيا والإمارات. وكشفت الدراسة أن الجامعات الأم تسعى إلى توسيع حضورها الدولي وتنويع مصادر دخلها، بينما تهدف الدول المستضيفة إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز التنافسية، كما أبرزت الدراسة التحديات التنظيمية والثقافية، وتفاوت معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وسعتْ دراسة (Lane & Kinser, 2011) إلى تحليل العوامل المحفزة لتوسع فروع الجامعات الدولية باعتبارها شكلاً من أشكال عولمة التعليم العالي، مستخدمة منهجًا تحليليًا متعدد المصادر شمل مراجعة الأدبيات، وتحليل البيانات الثانوية، واستطلاعات الرأي. وتناولت الدراسة اختلاف النماذج التنظيمية والثقافية بين الدول، مؤكدة أن نجاح الفروع لا يعتمد فقط على قدرات الجامعة الأم، بل يتطلب فهمًا معمقًا لسياق الدولة المستضيفة، مع مواجهة تحديات في ضمان الجودة والتنسيق المؤسسي بين المقر الرئيسي والفرع.

وهدفتْ دراسة (Wilkins, 2011) إلى تحديد الجهات المستفيدة من التعليم العالي العابر للحدود في دول الخليج ومدى استفادتها الفعلية، باستخدام منهجية تحليلية شاملة، شملت مراجعة الأدبيات، وتحليل البيانات الثانوية، واستطلاعات الرأي. وكشفت النتائج أن هذا النوع من التعليم يسهم في تحسين جودة التعليم، ودعم الابتكار، وزيادة تنافسية سوق العمل، ويعود بالنفع على أطراف متعددة تشمل الطلاب، والجامعات، والحكومات، والقطاع الخاص.

وهدفتْ دراسة (Shams & Huisman, 2011) إلى تطوير إطار إستراتيجي يعالج التعقيدات الإدارية في إدارة الفروع الجامعية الدولية، ضمن سياق التعليم العالي العابر للحدود، واعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة واستندت إلى نموذج التكامل العالمي مقابل الاستجابة المحلية (I-R)، لتصنيف التحديات الإدارية بشكل منظم. وأكدت النتائج أهمية تحقيق التوازن بين التكامل والتكيّف المحلي محذّرة من الميل المفرط لأحد الطرفين، كما قدمت أداة تحليلية تساعد المؤسسات في تقييم إستراتيجياتها وتعزيز استدامتها.

وهدفتْ دراسة (Collins, 2012) إلى تحليل الدور الرمزي والدبلوماسي لفروع الجامعات الأجنبية، باعتبارها أدوات لإعادة إنتاج السلطة وبناء الشرعية الدولية، واستخدمت الدراسة المنهجَ الكيفيَّ معتمدةً على تحليلِ الوثائقِ والسياساتِ والعقودِ ونماذجِ الشراكةِ المؤسسيةِ، وتركَّز مجتمع الدراسة على فروع جامعية أجنبية في دول الخليج، وأظهرت النتائج وجود اختلالات في التوازن بين الجامعات الأم والدول المستضيفة، وغياب الشفافية في الاتفاقيات، مما أثر سلبًا في الاعتماد والجودة والسيادة الأكاديمية.

وهدفتْ دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) إلى تحليل الدوافع الإستراتيجية لإنشاء فروع جامعية دولية، باستخدام المنهج التحليلي النقدي، والنظرية المؤسسية، واستندتْ إلى تحليل الأدبيات والمصادر الرسمية والمواقع الإلكترونية لجامعات ذات خبرة. وتوصلت الدراسة إلى أن قرارات التوسع تستند إلى مزيج من الأهداف مثل تعزيز الشرعية، وبناء المكانة الأكاديمية، وتقليص الفجوات الثقافية، وتنويع التمويل، وأظهرت النتائج أن نجاح القرار يرتبط بقدرته على تحقيق توازن بين هذه الأبعاد ضمن إستراتيجية شمولية.

وهدفتْ دراسة (Wilkins, 2013) إلى استشراف مستقبل الفروع الجامعية الدولية في ظل المتغيرات العالمية، معتمدة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات واستقراء الاتجاهات المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى أن هذه الفروع تتوسع مدفوعةً بالعولمة وارتفاع الطلب على التعليم على الرغم من بعض حالات الفشل، وتُعد وسيلة لتلبية احتياجات الطلاب المحليين وتقليل التكاليف على الحكومات، إلا أنها تواجه تحديات مثل ارتفاع الرسوم. وتوقعت الدراسة بروز نماذج جديدة قائمة على الشراكات، مع احتمال تأثير التعليم المفتوح (MOOCs) في حال اعتماده لشهادات معترف بها.

وهدفتْ دراسة العوضي (2013) إلى تحليل ممارسات إدارة الموارد البشرية في الفروع الجامعية الدولية بدولة الإمارات، من خلال مقابلات مع رؤساء أحدَ عشرَ فرعًا جامعيًّا معتمدًا، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وكشفت النتائج عن اعتماد نموذج إداري مختلط يجمع بين المركزية في الالتزام بمعايير الجامعة الأم، واللامركزية في التكيف مع السياق المحلي، ولا سيما في التوظيف وأساليب التدريس. كما أظهرت الدراسة وجود تكامل وظيفي مرتفع في أنظمة الموارد البشرية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والتنظيمية الإماراتية.

وهدفتْ دراسة (Crombie-Borgos, 2013) إلى تحليل الروابط بين الفروع الجامعية الأمريكية والدول المضيفة من خلال استكشاف هياكل القيادة الإدارية، باستخدام المنهج النوعي، وتحليل الوثائق بمساعدة برنامج (Atlas.ti). وشمل التحليلُ ثمانيةً وأربعينَ فرعًا، وتم تصنيف ستة أنماط من القيادة وفقًا لدرجة الترابط مع الفاعلين المحليين ونوع المؤسسة وآليات التمويل. وأظهرت النتائج أن الفروع ذات القيادة المتصلة محليًا تمتعت بقدرة أعلى على التكيف والاستدامة، مما يعزز أهمية بناء شبكات قيادية فعالة لتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي ودعم الابتكار والبحث.

وهدفتْ دراسة (Stanfield, 2014) إلى تحليل دوافع إنشاء فروع الجامعات العالمية، وإستراتيجيات تشغيلها وهياكلها التنظيمية، من خلال منهج كيفي اعتمد على مقابلات مع تسعة وخمسين من أعضاء هيئة التدريس والموظفين وتحليل وثائق ذات صلة، وذلك في دراسة حالة لفرع جامعة تكساس في قطر. وتوصلت الدراسة إلى أن من أبرز الدوافع مواءمة البرامج الأكاديمية مع احتياجات السوق، والدعم المالي من الحكومة القطرية، ووجود بيئة تعليمية متكاملة. وتضمنت الإستراتيجية التزامًا بتطبيق مناهج الجامعة الأم وتطابق شروط القبول، من دون أي التزام مالي على الحكومة

الأمريكية. وكشفت النتائج عن هيكل إداري أفقي يتوزع بين إدارة أكاديمية مرتبطة بالجامعة الأم، وتنفيذ تشغيلي تتولاه مؤسسة قطر، بما يعكس طبيعة الشراكة المؤسسية.

وهدفتْ دراسة (Kinser & Lane, 2014) إلى تحليل آليات إشراف الجامعات الأم على فروعها الدولية وتأثيرها على جودة التعليم والسمعة المؤسسية، باستخدام المنهج النوعي عبر مقابلات مع مسؤولين إداريين. وكشفت النتائج عن ثلاثة مجالات إشراف رئيسية هي: هيئة التدريس، المناهج، والإشراف المالي، مع تباين في فاعلية النماذج بين الإشراف المركزي والمرن، حيث واجهت الفروع الأكثر استقلالية صعوبات أكبر في ضمان الجودة، مما يعكس تعقيد العلاقة بين المركز والفروع.

وهدفتْ دراسة (Wilkins & Urbanovic, 2014) إلى استكشاف دوافع الجامعات والمؤسسات التعليمية الدولية لتقديم برامجها بلغات غير الإنجليزية، وتحليل التحديات المرتبطة بهذا التوجه، وقد اعتمد الباحثان المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع ممثلين من عدد من الجامعات الدولية التي تقدم برامج بلغة أخرى غير الإنجليزية، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المؤسسية ذات الصلة. وأظهرت النتائج أن دوافع استخدام اللغات المحلية في البرامج الأكاديمية تشمل: تعزيز التكيف الثقافي، والاستجابة للسياسات الوطنية، وتوسيع فرص الالتحاق، وزيادة القبول المجتمعي للفروع الدولية، كما أشارت الدراسة إلى أن هذا التوجه يفرض تحديات تتعلق بضمان الجودة، وتوافر الكوادر المؤهلة، ومواءمة المناهج.

وهدفتْ دراسة (Helms, 2015) إلى تطوير نموذج شامل يساعد الجامعات الأمريكية في اتخاذ قرارات إستراتيجية مدروسة بشأن إنشاء فروع جامعية دولية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على تحليل الأدبيات والممارسات المؤسسية القائمة، وركّزت الدراسة على صياغة إطار مفاهيمي يضم ستة مكونات رئيسية هي: البيئة السياسية، الأهداف المؤسسية، نماذج التشغيل، المحتوى الأكاديمي، السياق الثقافي، وآليات الحوكمة. وأظهرت النتائج أن نجاح إنشاء الفروع الدولية يتطلب تحليلًا شاملًا للسياقات التنظيمية والسياسية والثقافية، مع تحقيق التوازن بين التكيّف المحلي والحفاظ على الهوية الأكاديمية للمؤسسة الأم، وأوصتْ الدراسة بتبني نهج تشاركي ومرن، وتطوير سياسات تقييم مستمرة تربط إستراتيجيات التوسع بمؤشرات أداء دقيقة.

وهدفتْ دراسة (Alfouzan, 2015) إلى استكشاف عوامل نجاح واستدامة فروع الجامعات العالمية من خلال تحليل فرعي جامعة تكساس في قطر، ونيويورك في أبوظبي، باستخدام المنهج الوصفي بشقيه الكمي والنوعي. وتوصلت الدراسة إلى أن النجاح يعتمد على دراسات احتياج دقيقة، وضمان الجودة، واستقطاب الكفاءات، وبيئة العمل المحفزة، مع ضرورة التوازن بين المعايير الدولية والاحتياجات المحلية، ومشاركة الأطراف المعنية في التخطيط.

وهدفتْ دراسة (Hill, 2015) إلى تحليل التحديات القيادية لفروع الجامعات الدولية، باستخدام المنهج النوعي التحليلي من خلال مراجعة دراسات حالة، وكشفت النتائج عن فجوة بين سياسات الجامعات الأم وتطبيقات الفروع، وأكدت أهمية تحقيق توازن القيادة بين الالتزام المركزي والتكيف المحلي، موصيةً بنماذج حوكمة مرنة، وقيادة متعددة الثقافات، وآليات جودة تراعي السياقات المحلية.

وهدفتْ دراسة (Healey, 2015) إلى استكشاف كيفية اكتساب فروع الجامعات الدولية للشرعية المؤسساتية في الدول المضيفة، من خلال تحليل ثلاث حالات مختلفة باستخدام منهج دراسة الحالة المقارنة. وتوصلتْ الدراسة إلى أن الفروع الأكثر شرعية هي التي تبنّت نماذج حوكمة هجينة تجمع بين هوية الجامعة الأم والتكيف المحلي، مؤكدة أن الشرعية تُبنى تدريجيًا من خلال التفاعل المجتمعي والاعتراف المحلي، وليس فقط من خلال الاعتماد الرسمي.

وهدفتْ دراسة (Clifford, 2015) إلى تطوير إطار إرشادي يساعد الجامعات على اتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن تأسيس فروع دولية، من خلال منهج نوعي شمل مقابلات مع مسؤولي جامعات وفروع عالمية. وكشفت الدراسة أن عملية التأسيس تمر بخمس مراحل متتابعة، هي: التفكير، الدعم، استكشاف الفرص، اتخاذ القرار، والتشغيل، مع التأكيد على أهمية مراعاة عوامل مثل السمعة المؤسسية، البنية التحتية، احتياجات السوق، الكفاءات الأكاديمية، والاختلافات الثقافية والتنظيمية، مما يستلزم تبني نهج تخطيطي مرن لضمان النجاح والاستدامة.

وهدفتْ دراسة الحربي (2016) إلى تحليل العوامل المحفزة لاستقطاب فروع الجامعات العالمية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على أربعة محاور رئيسية، هي: التربوي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة شملت (305) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الدمام، وأظهرت النتائج تقييمًا مرتفعًا للمحركات التربوية (86%) تليها الاجتماعية (82%)، مع وجود فروق دالة إحصائياً حسب المتغيرات الديموغرافية، وتؤكد هذه النتائج تجانس الرؤى الأكاديمية تجاه أهمية هذه الفروع في نقل الخبرات التعليمية وتطوير البنية البحثية، مع الحاجة إلى ضمان التوافق مع الهوية الثقافية المحلية.

وهدفتْ دراسة (Shams & Huisman, 2016) إلى بحث دور "الاندماج المزدوج للمؤسسة" في تمكين فروع الجامعات الدولية من التكيف الإستراتيجي مع السياقات المحلية، من خلال تحليل ستة فروع أسترالية وبريطانية في سنغافورة وماليزيا. واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، وأظهرت أن الفروع تحافظ غالبًا على تطابق في المناهج مع الجامعة الأم، إلا أنها تواجه صعوبات في توطين الكوادر. وتوصلتْ إلى أن التوفيق بين متطلبات الجودة الأكاديمية وتوقعات البيئة المحلية يمثل تحديًا إستراتيجيًا يتطلب إدارة مرنة ومستدامة.

وهدفتْ دراسة (Ahmad & Buchanan, 2017) إلى تحليل عوامل الدافعية التي تؤثر في قرار الطلاب للالتحاق بالفروع الدولية للجامعات في ماليزيا، واستخدم الباحثان منهجًا كميًا من خلال استبانة وُزِّعت على عينة من الطلاب

الدوليين الملتحقين بهذه الفروع. وأظهرت النتائج أن العوامل الرئيسية التي دفعت الطلاب للدراسة في هذه الفروع تمثلت في: الجودة الأكاديمية، وانخفاض التكاليف مقارنة بالدراسة في الحرم الرئيسي، والفرص المهنية المستقبلية، والموقع الجغرافي المناسب. كما أشارت الدراسة إلى أهمية السمعة المؤسسية والاعتماد الأكاديمي في تشكيل قرارات الطلاب.

وهدفتْ دراسة (Baghdady, 2017) إلى استكشاف التحديات التي تواجه فروع الجامعات الغربية في دول الخليج، معتمدة على منهج دراسة الحالة من خلال مقابلات مع (21) قائدًا أكاديميًا في خمسة فروع جامعية، وكشفت النتائج عن صعوبات في اندماج الطلاب في بيئة تعليمية غربية، وضعف مخرجات التعليم الثانوي، خصوصًا في المهارات الأساسية، إلى جانب تحديات التكيّف الثقافي في برامج العلوم الاجتماعية والفنون، وصعوبة تحقيق التوازن بين معايير الجامعات الأم وخصوصية السياق المحلي، بالإضافة إلى مشكلات تأقلم أعضاء هيئة التدريس الأجانب مع البيئة الثقافية.

وهدفتْ دراسة (Hou et al., 2018) إلى مقارنة السياسات التنظيمية وإستراتيجيات ضمان الجودة لفروع الجامعات العالمية في ماليزيا، وسنغافورة، والصين، وكوريا الجنوبية، باستخدام المنهج التحليلي المقارن، وأدوات متنوعة شملت مجموعات تركيز، مقابلات، وتحليل وثائق. وأظهرت النتائج أن الدول الأربع استقطبت الفروع لدعم النمو الاقتصادي والتنافسية مع تباين في النماذج التنظيمية، حيث ركزت الصين وماليزيا على الشراكات المحلية وتكييف البرامج مع السوق، بينما حافظت كوريا وسنغافورة على أنظمة مماثلة للجامعات الأم، كما اختلفت الحوافز المقدمة تبعًا لاختلاف السياقات الثقافية والسياسية.

وهدفتْ دراسة (Zu'bi, 2018) إلى تحليل نقدي لعمليات إنشاء وتطور فروع الجامعات الأجنبية، مستندة إلى منهج نوعي متعدد الحالات، وتم تحليل ثلاث تجارب لفروع جامعات أمريكية في دول خليجية مختلفة، مستخدمةً المقابلات المعمّقة وتحليل الوثائق كأدوات رئيسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات التي كشفت عن فجوات تتعلق بعدم كفاية الأطر المفاهيمية الحالية. وأظهرت النتائج أن نجاح فروع الجامعات يعتمد على وضوح الأهداف الإستراتيجية، وفعالية الشراكات المحلية، ومرونة نموذج الحوكمة.

وهدفتْ دراسة (Kosmützky, 2018) إلى تتبّع تطوّر الفروع الجامعية الدولية منذ ستينيّاتِ القرنِ العشرينِ حتى 2014، من خلال تحليل الحدث الزمني لقاعدة بيانات واسعة، مركزة على خصائص الدول المستضيفة والجامعات الأم. وكشفت الدراسة أن إنشاء الفروع يتأثر بعوامل سياسية واقتصادية ومؤسسية مثل: الاستقرار السياسي، والطلب المحلي على التعليم، ووجود تجارب سابقة، وليس عشوائيًا. كما أوضحت أن الجامعات من "الدول المركزية" تملك فرص توسع أكبر، مما يعكس الطابع الهرمي للنظام العالمي للتعليم العالي، ويعزز الهيمنة الأكاديمية للدول المتقدمة، وفقًا لنظرية النظم العالمية.

وهدفتْ دراسة (Pohl & Lane, 2018) إلى تحليل النشاط البحثي في فروع الجامعات الدولية (IBCs)، ومدى إسهامه في دعم المعرفة العلمية بالدول المضيفة، من خلال تحليل مخرجات النشر الأكاديمي في دول مثل قطر، والإمارات، وماليزيا، والصين خلال الفترة 2016–2009، وكشفت النتائج عن تزايد ملحوظ في النشاط البحثي، ولا سيما في قطر والإمارات، مما يدل على تعاظم دور هذه الفروع في تنمية البحث العلمي محليًا. ومع ذلك أظهرت الدراسة وجود تحديات ثقافية وإدارية ومالية تعوق قدرة الفروع على التكيّف والاستدامة، مشيرة إلى أهمية تكامل المناهج وتكييفها مع الخصوصيات المحلية لضمان فعالية هذه الفروع.

وهدفتْ دراسة (Wilkins & Juusola, 2018) إلى تطوير إطار مفاهيمي يُعين صناع القرار على تقييم جدوى تأسيس فروع جامعية دولية، من خلال مراجعة منهجية للدراسات السابقة المتعلقة بنماذج ناجحة. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي لتحليل الأدبيات، وانتهت إلى خمسة عوامل رئيسية للنجاح: وجود طلب محلي حقيقي، ودعم حكومي وتنظيمي، وجاهزية الجامعة الأم، وشراكات محلية فعالة، وتوافق ثقافي. وأوصت الدراسة بتطبيق الإطار ميدانيًا في المستقبل، مع التأكيد على أهمية التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد، وتكامل العوامل المؤثرة لضمان نجاح واستدامة الفروع.

وهدفتْ دراسة (Heizer, 2019) إلى تحليل كيفية تأثير الفروع الدولية للجامعات على التعليم العالي في ماليزيا مع التركيز على السياسات الحكومية والتحديات التنظيمية والثقافية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تمت مراجعة الأدبيات، وتحليل السياسات التنظيمية، والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالفروع الدولية العاملة في ماليزيا، وتكوّن مجتمع الدراسة من الفروع الجامعية الأجنبية النشطة داخل ماليزيا. وأظهرت النتائج أن نجاح تجربة ماليزيا يعود إلى الدعم الحكومي، والبيئة متعددة الثقافات، والسياسات المرنة، في حين تمثلت التحديات في مشكلات الاعتماد والجودة، وصعوبات التكيف الثقافي، وغموض أنماط الحوكمة.

وهدفتْ دراسة (Altbach & de Wit, 2020) إلى تحليل واقع فروع الجامعات الدولية (IBCs) بوصفها ظاهرة لا تزال محدودة التأثير في النظام العالمي للتعليم العالي، على الرغم من اتساع رقعتها. واستخدم الباحثان المنهج التحليلي النقدي من خلال مراجعة سياسات وتجارب لفروع جامعية في دول مثل: الإمارات، وقطر، وسنغافورة، والصين، مستندين إلى وثائق رسمية وتقارير دولية وإحصاءات تعليمية، وكشفت النتائج عن تحديات كبيرة في مجالات التمويل، الاستدامة، والجودة الأكاديمية، وبيّنت أن هذه الفروع غالبًا ما تتأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية في الدول المستضيفة. كما أبرزت الدراسة وجود فجوة متزايدة بين صورة الجامعة الأم وما يُطبق فعليًا في فروعها.

وهدفتْ دراسة أبو حيمد (2020) إلى استشراف مستقبل فروع الجامعات العالمية في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل التحديات التنظيمية واستعراض التجارب الدولية والإقليمية ذات الصلة. واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي المسحي والمستقبلي، وطبقت استبانة على (544) عضو هيئة تدريس، إلى جانب أسلوب (دلفاي) مع (20) خبيرًا. وكشفت النتائج عن تحديات تنظيمية متعددة، منها: ضعف الأطر القانونية، وتعقيد الإجراءات، وارتفاع الرسوم الدراسية. كما حددت المتطلبات الإستراتيجية والمادية اللازمة لإنشاء فروع فعالة. واقترحت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية: الشراكة الأكاديمية، والتحالفات الإستراتيجية، والفروع المستقلة، موضحة تداعيات ومتطلبات كل منها، وأكدت أهمية تطوير الأطر التشريعية، وتقديم دعم للطلاب لضمان نجاح التجربة.

وهدفت دراسة (Hill, 2020) إلى تحليل قضايا السلطة والنفوذ في فروع الجامعات الدولية، مركّزة على التفاعل بين السلطة الأكاديمية، والسيادة الوطنية في الإمارات وقطر. واستخدم الباحث المنهج النوعي التحليلي، من خلال تحليل الوثائق، والسياسات، وإجراء مقابلات محدودة مع مختصين، وأظهرت النتائج أن الفروع لا تعمل بمعزل عن السياق، بل تخضع لتفاعلات تنظيمية، وسياسية، وثقافية، تؤثر في حوكمة الفروع وتوازنات السلطة مع الجامعات الأم. كما برزت تحديات في التوفيق بين المعايير الأكاديمية الغربية، ومتطلبات السيادة التعليمية، مما يعكس صراعًا بين تحقيق جودة تعليمية عالمية، والحفاظ على الهوية الثقافية، والسياسية للدول الخليجية.

وهدفتْ دراسة (Shenderova, 2020) إلى تحليل الدور السياسي والإستراتيجي للفروع الجامعية الروسية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، بوصفها أدوات للقوة الناعمة لتعزيز النفوذ الروسي. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي من خلال تحليل السياسات ودراسة الحالة لفروع في كازاخستان، وبيلاروسيا، وأرمينيا، وأظهرت النتائج أن الفروع تُوظَّف ثقافيًا وسياسيًا أكثر من كونها مؤسسات تعليمية بحتة، حيث تسهم في ترسيخ الحضور الروسي في المنطقة. كما كشفت عن تحديات تنظيمية وثقافية، مثل: ازدواجية الأنظمة التعليمية، وضعف الاعتراف بالشهادات، مما يبرز الطبيعة المعقدة لهذه الفروع كأدوات للتأثير الجيوسياسي والثقافي.

وهدفتْ دراسة (Coyne & Coyne, 2021) إلى تحليل العوامل المؤسسية والاقتصادية والتنظيمية المؤثرة في قرار إنشاء فروع جامعية دولية، مستخدمة المنهج الكمي من خلال تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لبيانات دولية من البنك الدولي ومؤشرات الحوكمة. وأظهرت النتائج أن فعالية الحكومة، وجودة التنظيم، والسيطرة على الفساد، والانفتاح التجاري، والناتج المحلي للفرد، ونسبة الشباب، جميعها عوامل ذات دلالة إحصائية في تفسير انتشار الفروع. وخلصت الدراسة إلى أن قوة البيئة المؤسسية هي العامل الأهم في جذب الفروع، أكثر من حجم السوق، أو معدل الالتحاق، مؤكدة أيضًا أهمية القوة الشرائية، والطلب المحلي على التعليم الأجنبي.

وهدفتْ دراسة (Wilkins, 2023) إلى تحليل الاتجاهات الراهنة والرؤى المستقبلية لفروع الجامعات الدولية (IBCs)، من خلال مراجعة وصفية للأدبيات والتقارير العالمية، وكشفت النتائج عن استقرار عدد الفروع عند أكثر من (300) فرع عالميًا حتى عام 2023، مع تحوّل التركيز من التوسع إلى الجودة والاستدامة، وأبرزت الاتجاهات الحالية مثل:

تعزيز الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص، وتحويل بعض الفروع إلى مراكز إقليمية للتعليم والبحث. كما نبهت الدراسة إلى تحديات التنظيم، والتكيّف الثقافي، وتعقيدات الاعتماد والجودة، وتأثير السياقات السياسية في الدول المضيفة.

وهدفتْ دراسة (Zhang & Dai, 2025) إلى تحليل ميتري شامل للبحوث المتعلقة بفروع الجامعات الدولية (IBCs)، باستخدام بيانات Web of Science، معتمدة على المنهج الميتري القائم على تحليل المؤشرات الكمية، مثل عدد الاستشهادات، ومؤشر .H-index وأظهرت النتائج نموًا متسارعًا في عدد الدراسات والاهتمام الأكاديمي بموضوع الفروع الدولية، مع تركيز متزايد على التحديات الثقافية والإدارية والمالية. كما كشفت الدراسة عن فجوات بحثية تتعلق بتأثير الفروع على جودة التعليم المحلي والمحتوى الأكاديمي، وأوصت الدراسة بتطوير أدوات بحثية أكثر تنوعًا وعمقًا، كالتحليل الميتري، والمقابلات المعمقة، لفهم أكثر شمولًا لأدوار تلك الفروع في مشهد التعليم العالي العالمي.

تعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما ورد في الدراساتِ السابقةِ، تبيَّن أنَّ معظمها ركّز على الجوانب الإستراتيجيّةِ لفروع الجامعاتِ الدوليّة، مثل: دوافعِ التوسّع، والتحدّيات الإداريّة، والتأقلمِ الثقافيّ، بالإضافةً إلى تناولِ البُعدِ السياسيّ لتدويلِ التعليمِ. وقد اتفقت هذه الدراساتُ مع الدراسةِ الحاليّة في تناولها العام لواقع الفروع الأجنبيّة، إلا أنّها اختلفت عنها في تركيزها المحدود على الأطر التنظيميّة في المملكة العربيّة السعوديّة.

وتمتازُ الدراسةُ الحاليّة بتركيزها على السياق السعودي من خلال تحليل السياسات والتنظيمات المؤثّرة في فروع الجامعات الأجنبيّة، وارتباطِها بجودة التعليم، وهو جانب لم يُدرَس بعمقٍ في الأدبيّات السابقة. كما استفادتِ الدراسةُ من الأعمال السابقة في بناءِ الإطارِ النظريّ وفهم السياقِ الدوليّ، وسعت إلى معالجة الفجوة البحثيّة من خلال تقديم رؤيةٍ تحليليّةٍ تستندُ إلى خصائص النّظام المحليّ، وتسهمُ في إثراء النقاش العلميّ حولَ مستقبل فروع الجامعاتِ الأجنبيّة في المملكة العربيّة السعوديّة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

انطلاقًا من أهداف الدراسة الحالية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي النوعيّ (The Descriptive-Analytical Qualitative Method)، نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة وهدفها في تحليل الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية واستكشاف انعكاساتها على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. ويتيح هذا المنهج فهمًا معمقًا للظاهرة من خلال

رصد الاتجاهات العالمية، وتفسير السياسات التنظيمية، ومقارنتها بالسياق السعودي، مما يسهم في تقديم رؤية تحليلية شاملة.

مجتمع الدراسة وعينة التحليل:

شمل مجتمع الدراسة الدراسات المنشورة خلال الفترة من 2009 إلى 2025، بما في ذلك الدراسات السابقة العربية والدولية، واللوائح التنظيمية السعودية، والتقارير الرسمية ذات الصلة. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية لضمان تمثيل السياقات التنظيمية المختلفة وتحقيق تنوع في النماذج العالمية والمحلية، بما يسمح بتحليل مقارن يدعم مصداقية النتائج.

جودة الدراسة النوعية:

تم التأكد من المصداقية (Credibility) بتحليل مصادر متعددة شملت دراسات مقارنة ولوائح رسمية وتقارير موثوقة، واستخدام منهجية تفسيرية مرتبطة بالسياق المحلي للمملكة العربية السعودية. أما الاعتمادية (Dependability) فقد تم ضمانها من خلال التوثيق المنهجي لجميع خطوات التحليل بما يتيح تكرارها، واستخدام أدوات تحليل موحدة، كما تم تعزيز قابلية التأكد (Confirmability) من خلال اعتماد الموضوعية في عرض البيانات وتطبيق التحقق المتعدد (Triangulation) لتقليل التحيز وتحقيق موثوقية النتائج.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها، وذلك بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ويهدف هذا التحليل إلى تقديم فهمٍ معمقٍ للأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية، واستكشاف انعكاساتها على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وقد تم تنظيم هذا الجزء وفق تسلسل أسئلة الدراسة، بحيث يُعرض في كل محور تحليل مفصل للنتائج وتفسيرها في ضوء ما ورد في الدراسات السابقة والنماذج التنظيمية العالمية.

النتائج الخاصة بالسؤال الأول:

الذي نص على: **ما الأطر التنظيمية والممارسات العالمية التي تحكم إنشاء وتشغيل فروع الجامعات الأجنبية؟**

وفيما يلي عرض هذه الاستنتاجات وتحليلها وتفسيرها استنادًا إلى ما ورد في الدراسات السابقة:

أ. **الأطر التنظيمية:**

1. **التشريعات والسياسات الوطنية:** تؤكد الدراسات ذات العلاقة، ومن خلال تحليل التجارب العالمية أن وجود أطر تنظيمية وتشريعية واضحة وفعالة يمثل الأساس لإنشاء فروع جامعية أجنبية ناجحة. وبحسب دراسة (Lane

(Wilkins & Juusola, 2018) ودراسة (Kinser, 2011)، تؤثر هذه الأطر مباشرة في استقرار الفروع وتسهيل عمليات الترخيص والمتابعة. كما أبرزت دراسة (Heizer, 2019) ودراسة (Hou et al., 2018) دور التجارب الآسيوية، مثل ماليزيا وسنغافورة، في سنّ تشريعات مرنة تدعم الجودة وتراعي السياق المحلي، مما جذب جامعات عالمية مرموقة. كما أشارت دراسة (Altbach & de Wit, 2020) إلى أن غياب الأطر القانونية المستقرة يُعرّض الفروع لمخاطر الاستدامة وضعف الحماية القانونية. وبيّنت نتائج دراسة (Coyne & Coyne, 2021) من خلال تحليل كمي أن جودة الحوكمة والتشريعات تتفوق على حجم السوق أو الطلب المحلي في التأثير على انتشار الفروع، ومن خلال العرض السابق يتضح أنّ وجود تشريعات واضحة ومستقرة يوفّر بيئة قانونية جاذبة وآمنة تدعم استمرارية الفروع وتحقق أهداف التعليم والتنمية، وتُعد شرطًا حاسمًا لنجاح هذه النماذج في أي دولة مضيفة.

2. **أنماط الحوكمة والإشراف على الفروع الجامعية الأجنبية:** تتعدد نماذج الحوكمة في التجارب العالمية بين الإشراف الحكومي المباشر، والنموذج التشاركي، والنموذج الهجين، ولكل منها أثره في استقلالية الفروع وكفاءتها. وتشير دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) إلى أن دول الخليج تميل إلى الحوكمة المركزية الصارمة لضمان التوافق مع السياسات الوطنية، بينما أوضحت دراسة (Knight & McNamara, 2017) أن النموذج التشاركي في ماليزيا يعزز المرونة والابتكار، كما بينت دراسة (Becker, 2009) و(Lane & Kinser, 2011) أن النماذج الهجينة التي تعتمد على هيئات تنظيمية مستقلة جزئيًا، توفر توازنًا أفضل بين الرقابة والتمكين المؤسسي، وتسهم في تكيّف الفروع مع تغيرات السوق. وتدعم دراسة (Wilkins & Juusola, 2018) أهمية وضوح الصلاحيات وتقسيم المسؤوليات لتقليل النزاعات وتحقيق التوسع المستقبلي، وإجمالًا يتبين من العرض السابق أن نمط الحوكمة المعتمد يؤثر مباشرة في مرونة الفروع، وجودة مخرجاتها، واستدامتها، مما يستوجب تبني نموذج حوكمي متوازن يجمع بين الرقابة وضمان الجودة والمرونة التشغيلية.

3. **الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة:** أظهرت الدراسات أن آليات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من أهم محددات نجاح فروع الجامعات الأجنبية. فقد أوضحت دراسة (Becker, 2009) أهمية اعتماد مزدوج (محلي ودولي) لتعزيز الثقة بالشهادات، فيما حذّرت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) من تدني جودة البرامج عند غياب التنسيق بين الدولة المضيفة والجامعة الأم. أما دراسة (Lane & Kinser, 2011) فقد شددت على ضرورة التكامل بين سياسات الجودة في الجانبين لضمان فاعلية المناهج وتأهيل الكوادر. وأكدت دراسة (Ziguras & McBurnie, 2011) أن النجاح يعتمد على تحقيق توازن بين الالتزام بالمعايير المزدوجة وتجنب البيروقراطية المعرقلة، وإجمالًا تؤكد الدراسات السابقة أن ضمان الجودة في الفروع الأجنبية يتطلب نماذج اعتماد واضحة، وشراكات فعالة، ومرونة تنظيمية تحافظ على المعايير دون الإضرار بالفاعلية التشغيلية.

4. **نماذج التمويل والدعم الحكومي:** أظهرت الدراسات السابقة تباينًا واضحًا في نماذج التمويل والدعم الحكومي لفروع الجامعات الأجنبية بين الدعم الشامل، والتمويل المشروط، والشراكات مع القطاع الخاص، حيث أشارت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) إلى أن دول الخليج تقدم تمويلًا سخيًا يشمل البنية التحتية والتشغيلية

لجذب الفروع وتعزيز التنافسية الإقليمية. وفي المقابل تعتمد ماليزيا نموذج الشراكة وفق ما جاء في دراسة (Knight & McNamara, 2017)، حيث تتحمل الجامعات الأم معظم التكاليف مقابل تسهيلات تنظيمية. ومن ناحية أخرى توضح دراسة (Becker, 2009) أن بعض الدول تربط التمويل بمؤشرات أداء أكاديمي واقتصادي، مما يعزز المساءلة والاستدامة. أما دراسة (Ziguras & McBurnie, 2011) فبيّنا أن غياب وضوح التمويل أو تذبذبه قد يؤدي إلى فشل الفروع، وإجمالًا ولضمان نجاح واستقرار الفروع لا بد من اعتماد نماذج تمويل متوازنة تجمع بين المرونة المالية، وربط الدعم بالأداء، واستقلالية الجامعة الأم.

ب. **الممارسات العالمية في تشغيل فروع الجامعات الأجنبية:**

1. **إستراتيجيات اختيار الدول المستضيفة:** تشير الدراسات إلى أن اختيار مواقع فروع الجامعات الأجنبية يتم وفق اعتبارات أكاديمية واقتصادية وتنظيمية، أبرزها الاستقرار السياسي، وارتفاع الطلب على التعليم، والدعم الحكومي، فقد أوضحت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أنّ الجامعات تبحث عن بيئات جاذبة وآمنة، بينما أوضح (Lane & Kinser, 2011) أن بعض المؤسسات تعتمد أدوات تحليلية تقيّم فرص السوق والروابط الاقتصادية. ووفقًا لدراسة (Becker, 2009)، يُعد توافر الحرية الأكاديمية والالتزام بالجودة عوامل حاسمة في القرار، في حين أشارت دراسة (Knight & McNamara, 2017) إلى أهمية السمعة الدولية وبناء الشراكات. ومن خلال العرض السابق تبين أن نجاح الفرع يعتمد على اختيار دولة مستضيفة ذات بيئة تنظيمية وتعليمية مستقرة، مما يتطلب تقييمًا شاملًا للعوامل السياسية، والاقتصادية، والثقافية لضمان الاستدامة والتميّز الأكاديمي.

2. **التركيز على التخصصات والبرامج ذات الطلب العالي:** أوضحت الدراسات أن فروع الجامعات الأجنبية تميل إلى طرح برامج مطلوبة في السوق المحلي، كالهندسة والأعمال وتكنولوجيا المعلومات، لتحقيق جذب طلابي واستدامة مالية، فقد أشارت دراسة (Becker, 2009) إلى أن هذه التخصصات تسهم في رفع سمعة الجامعة وتحسين فرص توظيف الخريجين، بينما شددت دراسة (Lane & Kinser, 2011) على ضرورة مواءمة البرامج مع احتياجات السوق لضمان القبول المجتمعي. كما بيّنت دراسة (Knight & McNamara, 2017) نجاح نماذج آسيوية اعتمدت تحليل السوق المحلي لتصميم برامج تدعم الاقتصاد المعرفي، في حين حذرت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) من تجاهل التنوع الأكاديمي لصالح البرامج الرائجة فقط. وتبين مما سبق أن التركيز على التخصصات المطلوبة يعد مدخلًا إستراتيجيًا لجذب الطلاب وضمان الجدوى، لكن يتطلب توازناً مع تنوع التخصصات للحفاظ على جودة التعليم ودوره التنموي.

3. **المرونة مع الحفاظ على الهوية المؤسسية:** كشفت نتائج الدراسات السابقة عن أهمية تحقيق التوازن بين مرونة تطبيق المناهج الدراسية في فروع الجامعات الأجنبية والحفاظ على الهوية المؤسسية للجامعة الأم، كأحد العوامل الجوهرية في ضمان جودة التعليم واستدامة السمعة الأكاديمية. فقد أبرزت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن العديد من الفروع تواجه تحديات متعلقة بمواءمة المناهج مع السياقات الثقافية والتنظيمية في الدولة المستضيفة. وفي السياق ذاته أوضحت دراسة (Lane & Kinser, 2011) أن الجامعات التي تمكنت من تطوير آليات

إشراف أكاديمي مزدوج –تجمع بين الجامعة الأم والجهات المحلية – نجحت في الحفاظ على هوية برامجها. أما دراسة (Knight & McNamara, 2017) فقد بيّنت أن بعض التجارب الآسيوية عمدت إلى تقديم برامج دراسية بهيكل مرن، مع الاحتفاظ بنظام التقييم والاعتماد المركزي المرتبط بالجامعة الأم، مما ساعد على ضمان الجودة دون التضحية بالابتكار المحلي. ومن خلال ما سبق يتضح أن المرونة المشروطة بحوكمة فعالة تُعد ركيزة أساسية لتأقلم الفروع دون التفريط بثقافة المؤسسة الأم أو معاييرها الأكاديمية.

4. **الشراكات مع الجهات المحلية:** تشير الأدبيات إلى أن الشراكات مع جهات محلية – سواء كانت حكومية أم خاصة- تمثل دعامة أساسية لنجاح فروع الجامعات الأجنبية. فقد أوضحت دراسة (Knight & McNamara, 2017) أن هذه الشراكات تُيسّر الاندماج الثقافي والتنظيمي، وتُسهم في تسريع عمليات الترخيص والاعتماد، وأبرزت نتائج دراسة (Wilkins & Juusola, 2018) القيمة المضافة التي تقدمها الجهات المحلية عبر رؤى إستراتيجية لسوق العمل، مما يمكّن الفروع من تصميم برامج أكثر مواءمة وطلبًا. كما أكدت دراسة (Becker, 2009) أن الشريك المحلي يخفف من مخاطر الدخول لأسواق جديدة ويمنح الفروع قاعدة موثوقة لبناء ثقة مجتمعية ومصداقية مؤسسية. ولذلك تمثل الشراكات المحلية آلية تكيف ذكية وضرورية، بشرط أن تُبنى على توازن واضح في الصلاحيات والمصالح لضمان استدامة العلاقة وفاعليتها.

5. **الاستفادة من التوظيف المحلي والدولي:** تشير الدراسات إلى أن توظيف مزيج من الكفاءات المحلية والدولية في فروع الجامعات الأجنبية يُعد خيارًا إستراتيجيًا ذكيًا لضمان جودة التعليم وملاءمته للسياق المحلي. فقد بيّنت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن بعض القيود التنظيمية على التوظيف تدفع الجامعات إلى الجمع بين الخبرات الأجنبية والكفاءات الوطنية، وخاصة في التخصصات الدقيقة. بينما أظهرت دراسة (Lane & Kinser, 2011) أن التوظيف الدولي يحافظ على الهوية الأكاديمية للجامعة الأم، فيما يُكسب التوظيف المحلي قبولًا مجتمعيًا ويسهل التكيّف مع الثقافة المحلية. ووفقًا لدراسة (Becker, 2009) تتجه بعض الدول نحو رفع نسب التوطين لبناء القدرات الوطنية، مع الاحتفاظ بمرونة استقدام الخبرات عند الحاجة. وبناء عليه فإن اتباع سياسات توظيف متوازنة تراعي المعايير الأكاديمية والاعتبارات التنظيمية والاجتماعية يُعد ضروريًا لاستقرار الفروع واستدامتها.

المواءمة بين المعايير الأكاديمية والثقافية: تشير الدراسات إلى أن نجاح فروع الجامعات الأجنبية لا يقتصر على تطبيق معايير الجودة الأكاديمية، بل يتطلب مواءمتها مع الخصوصيّات الثقافية والتنظيمية في الدولة المستضيفة. فقد أوضحت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن محاولات الالتزام الصارم بمعايير الجامعة الأم قد تُصطدم بأنظمة محلية أو أعراف تربوية مختلفة، ممّا يُعرقل فاعلية التنفيذ. وفي المقابل تشير دراسة (Lane & Kinser, 2011) إلى أن التكيّف لا يعني التخلي عن الجودة، بل يستلزم تطويرَ نماذج تنفيذٍ مرنةٍ تُدمَج فيها العناصر المحليّة، مثل: أساليب التدريس أو المحتوى الثقافي- ضمن إطار يحافظ على مخرجات أكاديمية متسقة مع المعايير المؤسسية. ويُعدُّ هذا التوازن

ضروريًا ليس فقط لضمان القبول المجتمعي والثقافي للبرامج، بل أيضًا للحفاظ على سمعة المؤسسة الأم واستدامة أدائها الأكاديمي.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

والذي نصَّ على: **ما أبرز ملامح الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟**

وفيما يلي عرض لأبرز ملامح الأطر التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مع تحليلها وتفسيرها استنادًا إلى اللائحة التنظيمية ذات الصلة، وما ورد في الدراسات السابقة.

1. **وجود تنظيم قانوني مستقل ومُحدّد للفروع الأجنبية:** تعكس اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في السعودية (قرار مجلس شؤون الجامعات رقم 4/16/45 بتاريخ 14/2/1445) توجّهًا واضحًا نحو تأسيس بنية قانونية محكمة تنظم إنشاء وتشغيل هذه الفروع. حيث حددت بدقة شروط الترخيص، وضوابط الجودة، وآليات الرقابة والمساءلة، بما يعزز الحوكمة ويربط عمل الفروع بالرؤية الوطنية للتعليم العالي. ولا يقتصر هذا التنظيم على ضبط العمليات الإدارية فحسب، بل يسهم فعليًا في تحقيق التكامل مع السياسات التعليمية الوطنية ورفع جاذبية المملكة كمركز أكاديمي عالمي. وتتوافق هذه الخطوة مع ما أكدته دراسة (Hou et al., 2018) بأن الإطار القانوني الواضح هو عامل حاسم في نجاح الفروع واستدامتها. كما دعمت دراسة (Ziguras & McBurnie, 2011) هذه الرؤية بالتحذير من غياب التنظيم الموحد، الذي غالبًا ما يؤدي إلى مشكلات تنفيذية وتشغيلية. أمّا محليًا، فقد أشارت دراسة أبو حيمد (2020) وتقرير أسبار (2023) إلى أهمية وجود تشريعات دقيقة لضمان تكافؤ المعايير الأكاديمية والحوكمة الفعالة، مما يعزز موثوقية التعليم العالي السعودي في بيئة دولية تنافسية. إنَّ هذا التنظيمَ لا يُمثّلُ مجرّدَ متطلّبٍ إداريٍّ، بل يعد مرتكزًا إستراتيجيًا لتحقيق الجودة والانضباط الأكاديمي، وضمان استمرارية الفروع في خدمة مستهدفات رؤية المملكة 2030.

2. **اشتراط الشراكة مع جامعة سعودية أو جهة حكومية:** يتجلى من اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في السعودية أن اشتراط الشراكة مع جامعة سعودية أو جهة حكومية يمثل أحد الأسس التنظيمية المهمة، ويعكس توجه الدولة نحو تعزيز التكامل بين التعليم المحلي والعالمي، وهذا الاشتراط يهدف إلى تحقيق مواءمة البرامج والمخرجات مع احتياجات سوق العمل السعودي، وتدعم الأدبيات هذه الرؤية؛ حيث أشارت دراسة (Hou et al., 2018) إلى أن الشراكات المحلية تُعزز نجاح الفروع واستقرارها في البيئة التعليمية الجديدة، فيما أبرزت دراسة Knight (2016) أن إشراك الجهات الوطنية في إدارة الفروع يرفع من كفاءة الحوكمة الأكاديمية. كما بينت دراسة (Ziguras & McBurnie, 2011) أن الفروع التي تعمل بالشراكة المؤسسية تكون أكثر قدرة على تجاوز التحديات التنظيمية والثقافية، وتؤكد دراسة أبو حيمد (2020) وتقرير أسبار (2023) على أن هذه الشراكات تسهم في تحقيق التكامل المعرفي وضمان تماشي المناهج مع الثقافة المحلية والتوجهات التنموية، ويتبين مما سبق أن هذا الاشتراط يُعد عنصرًا جوهريًا لتحقيق توازن إستراتيجي بين الاستفادة من التجارب العالمية والحفاظ على الأولويات الوطنية، كما أنه يوفر آلية رقابية فعّالة تسهم في تعزيز الجودة وضمان التزام الفروع بالمعايير المحلية.

3. **آليات الترخيص والاعتماد الأكاديمي للفروع الأجنبية:** تشدد اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في السعودية على الالتزام الصارم بمعايير الترخيص والاعتماد الأكاديمي، لضمان جودة البرامج وتوافقها مع سياسات التعليم العالي الوطني ومعايير المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA). وتشمل هذه الآليات عناصر مثل الخطط الدراسية، كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ونظم الحوكمة، مما يعزز تكامل الفروع مع البيئة التعليمية السعودية ويدعم مكانة المملكة عالميًا. وقد دعمت الدراسات السابقة هذه الرؤية؛ فأكدت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن وجود آليات اعتماد واضحة هو مفتاح نجاح الفروع الأجنبية، لما يُسهمُ به من تقليصِ الفجوةِ بين معايير الدولة الأم والدولة المضيفة. كما حذرت (Lane & Kinser, 2013) من ضعف الاعتماد الذي يؤدي إلى تراجع جودة البرامج وفقدان الثقة بمخرجاتها. ومن جانب آخر أكدت دراسة أبو حيمد (2020) أن مواءمة البرامج مع متطلبات الاعتماد المحلي ضرورية لضمان استدامة الفروع وجودتها الأكاديمية، وممّا سبق يتبيّنُ أنَّ هذه الآليّاتِ تُشكِّلُ أداةَ حوكمةٍ حاسمةً لضبط الجودة وضمان الملاءمة الوطنية.

4. **آليات التوظيف وشروط هيئة التدريس في الفروع الأجنبية:** تشير اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في السعودية إلى أن التوظيف الأكاديمي يخضع لمعايير دقيقة لضمان جودة التعليم، حيث يُشترط توافق مؤهلات أعضاء هيئة التدريس مع معايير الجامعة الأم، إلى جانب الالتزام بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي السعودي. كما تُلزم اللائحة الفروع بمراعاة التوازن بين الكفاءات الدولية والمحلية، لضمان المواءمة بين الجودة العالمية والخصوصية الوطنية، وقد دعمت عدة دراسات هذا التوجه، حيث أوضحت دراسة (Knight, 2016) أن جودة الهيئة التدريسية تمثل عاملاً حاسمًا في نجاح الفروع، وخاصة إذا كانت مزيجًا من الخبرات الدولية المتميزة والمتكيفة مع السياق المحلي. كما بينت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن وجود معايير واضحة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس يحد من التفاوت بين جودة الفروع والجامعات الأم. وأكدت دراسة أبو حيمد (2020) أن توحيد معايير التوظيف يسهم في تحقيق العدالة وضبط الجودة بين الفروع الأجنبية والمؤسسات الوطنية، ومما سبق تُعد آليات التوظيف من أدوات الحوكمة التي تضمن كفاءة العملية التعليمية وتمنع ضعف المخرجات. كما تعزز التكامل الأكاديمي بين الفروع الأجنبية والجامعات السعودية، وتدعم بناء القدرات المحلية دون الإخلال بالمعايير العالمية.

5. **سياسات ضمان الجودة والحوكمة المؤسسية:** تعكس سياسات الجودة والحوكمة المؤسسية في لائحة فروع الجامعات الأجنبية بالسعودية توجهًا إستراتيجيًا لضمان التميز الأكاديمي والمواءمة مع معايير الاعتماد الوطني والدولي، حيث تلزم اللائحة التنظيمية هذه الفروع بتطبيق نظم جودة داخلية متصلة بمتطلبات هيئة تقويم التعليم والتدريب، وتشمل الاعتماد البرامجي والمؤسسي، ومؤشرات الأداء، وآليات المتابعة الدورية. كما تشترط اللائحة سياسات شفافة للمساءلة الأكاديمية والإدارية بما يضمن ضبط جودة البرامج واتساقها مع رؤية المملكة 2030، وقد ربطت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) بين فاعلية الحوكمة وجودة الأداء الأكاديمي في الفروع الأجنبية، كما أشارت دراسة أبو حيمد (2020) إلى أن الأطر الصارمة للجودة تعزز الثقة في أداء الفروع، بينما أوضح تقرير أسبار (2023) أن هذه السياسات تضمن توحيد المعايير وتدعم التنافسية العالمية، ومما سبق تُعد الجودة والحوكمة ركيزة محورية في نجاح الفروع الجامعية الأجنبية، حيث تؤدي إلى ضمان العدالة والشفافية في

الأداء، وتُعزز الثقة المجتمعية والمصداقية الأكاديمية، وتدعم تكامل الفروع مع سياسات التعليم الوطني وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمملكة.

6. **إطار الحوكمة الإدارية والمالية للفروع الأجنبية:** تشير اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في السعودية إلى إطار حوكمة شامل يهدف إلى تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي والإداري لهذه الفروع. ومن ذلك الالتزام بنظام العمل السعودي، مما يعكس تكامل هذه الفروع مع البيئة التشريعية المحلية ويضمن حماية حقوق العاملين وتوحيد معايير التوظيف، ووجود ميزانية سنوية وسجلات مالية منتظمة تعزز التخطيط المالي السليم ومراقبة الموارد بكفاءة. وبالإضافةً إلى ذلك يُعد التدقيق المالي الخارجي السنوي مطلبًا أساسيًا لضمان النزاهة المالية وتعزيز الثقة بين الفروع والجهات الرقابية. وتتسق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (Knight, 2016) التي أكدت أن الشفافية المالية والالتزام بالأنظمة المحلية يمثلان ركيزة أساسية لنجاح الفروع الدولية. كما تدعمها دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) التي بيّنت أن الفروع التي تفتقر إلى أنظمة مالية واضحة تواجه صعوبات في الاستدامة التشغيلية وتحقيق الاعتمادات الأكاديمية. وكذلك أشارت دراسة أبو حيمد (2020) إلى أن وضع أطر تنظيمية وإلزامية للتدقيق المالي يرفع مستوى الثقة المؤسسية ويعزز جودة المخرجات الأكاديمية، وهو ما يؤكده أيضًا تقرير أسبار (2023) الذي أبرز أهمية وجود حوكمة مالية صارمة لضمان استدامة الفروع الأجنبية ومواءمتها مع السياسات الوطنية.

7. **آليات الرقابة والمحاسبة:** تُبرز اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية في السعودية نهجًا رقابيًا صارمًا يعكس توجه الدولة نحو تعزيز الشفافية وضمان الجودة. فقد منحت الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات صلاحيات موسعة لمتابعة الأداء الأكاديمي والإداري وتقييمه دوريًا، مع تطبيق عقوبات تدريجية تنتهي بإلغاء الترخيص في حال المخالفات الجسيمة، ممّا يعكس الجدية في حماية سمعة النظام التعليمي، وقد أكدت دراسات عدة، مثل: دراسة (Shams & Huisman, 2016) أهمية الرقابة الصارمة في الحد من المخاطر التشغيلية، وبيّنت دراسة (Wilkins & Urbanovic, 2014) دور المحاسبة الواضح في ترسيخ الثقة المؤسسية، بينما شددت دراسة أبو حيمد (2020) على فاعلية الجهات الرقابية ذات الصلاحيات الواسعة في تعزيز الحوكمة وضمان الالتزام بالاعتماد الأكاديمي، ويُعد هذا الإطار الرقابي ركيزة أساسية لضبط ممارسات الفروع وضمان تكاملها مع السياسات الوطنية، مما يسهم في استدامتها ورفع موثوقيتها محليًا ودوليًا.

8. **تكامل الفروع الأجنبية مع متطلبات سوق العمل ورؤية المملكة 2030:** يعكس تنظيم فروع الجامعات الأجنبية في السعودية توجهًا إستراتيجيًا لتعزيز توافق برامجها التعليمية مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وسوق العمل المحلي، وأكدت اللائحة التنظيمية على ضرورة مواءمة التخصصات مع أولويات الاقتصاد الوطني، ولا سيما في مجالات الابتكار والاقتصاد المعرفي، والذكاء الاصطناعي. ويهدف ذلك إلى إعداد خريجين يمتلكون المهارات النوعية المطلوبة للتنمية الوطنية والمنافسة الدولية، وقد بيّنت دراسة (Knight & McNamara, 2017) أن القيمة المضافة للفروع الأجنبية تكمن في قدرتها على سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق. كما أظهرت دراسة (Hou et al., 2018) أن هذا التكامل يعزز تنافسية النظام التعليمي ويوسّع فرص التوظيف. في حين أكدت

دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن ربط البرامج بالاقتصاد الوطني يسهم في دعم التنمية البشرية ورفع مكانة الجامعات المستضيفة عالميًا، ويُظهر هذا النهج أن المملكة لا تنظر للفروع الأجنبية كمجرد مؤسسات تعليمية مستضافة، بل كأدوات فاعلة في تحقيق التحول الوطني، عبر مواءمة المخرجات مع الاحتياجات التنموية، مما يعزز تكامل التعليم مع الاقتصاد الوطني في إطار رؤية المملكة 2030.

النتائج الخاصة بالسؤال الثالث:

والذي نصّ على: **ما أبرز الفرص والتحديات الرئيسة لافتتاح فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟** وفيما يلي عرض لأبرز الفرص والتحديات الرئيسية لافتتاح فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وتحليلها وتفسيرها استنادًا إلى ما ورد في الدراسات السابقة:

أ. **الفرص المتاحة لافتتاح فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية:**

1. **إدخال برامج أكاديمية عالمية ومتطورة تسهم في تنويع التخصصات:** يُعد إدخال برامج أكاديمية عالمية من أبرز مكاسب فروع الجامعات الأجنبية في السعودية، حيث يسهم في تنويع التخصصات وتحديث منظومة التعليم العالي بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعرفي ورؤية المملكة 2030. وتعتمد هذه البرامج على خبرات دولية وممارسات متقدمة تربط بين النظرية والتطبيق، مما يعزز جاهزية الخريجين لسوق العمل العالمي، وقد أكدت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن هذه الفروع تفتح مجالات تخصصية جديدة غير متوفرة محليًا، مما يمنح الطلاب فرصًا تعليمية أوسع ويعزز من تنافسيتهم. كما أوضحت دراسة (Knight, 2016) أن نقل البرامج الدولية يسرّع توطين المعرفة ويُخرج كفاءات عالية المهارات. وأظهر تقرير أسبار (2023) أن الفروع تسهم في إعادة تشكيل خارطة التخصصات بالسعودية من خلال إدخال مجالات مستقبلية كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي، وهذا التكامل بين التخصصات المتقدمة واحتياجات التنمية يعكس البُعد الإستراتيجي للفروع الأجنبية في دعم التحول الوطني وتنمية رأس المال البشري.

2. **تعزيز مكانة الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية وزيادة تنافسيتها:** يسهم استقطاب فروع جامعات عالمية مرموقة في رفع جودة التعليم والبحث العلمي في المملكة العربيّة السعوديّة، ممّا يدفع الجامعات المحلية لتطوير برامجها وتحسين كفاءتها المؤسسية بهدف المنافسة والتميز، وهو ما ينعكس إيجابًا على ترتيبها في التصنيفات الدولية، وفي هذا السياق أشارت دراسة (Hou et al., 2018) إلى أن التعاون مع الجامعات الأجنبية يعزز مؤشرات الأداء الأكاديمي كجودة التدريس والبحث والانفتاح الدولي، بينما أكدت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن التنافس مع الفروع الأجنبية يُحفّز الجامعات المحلية على تحسين إستراتيجياتها البحثية. وأوضح تقرير أسبار (2023) أن الفروع تسهم في توفير بيئات تعليمية وبحثية متقدمة، تُمكّن من بناء شراكات دولية وتحقيق مخرجات بحثية متميزة، وبالتالي فإن دمج الفروع الأجنبية ضمن النظام الجامعي يعزز التنافسية العالمية للجامعات السعودية ويدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في جعل المملكة العربية السعودية مركزًا تعليمياً دولياً مرموقاً.

3. **دعم منظومة البحث العلمي عبر الشراكات الدولية وتبادل الخبرات:** تُعدُّ فروعُ الجامعات الأجنبية في المملكة رافدًا مهمًا لتطوير منظومة البحث العلمي عبر بناء شراكات دولية وتبادل الخبرات البحثية. وتسهم هذه الفروع في توفير بيئات أكاديمية غنية ومتعددة الثقافات، ممَّا يُمكّن الباحثين السعوديين من الوصول إلى أحدث التقنيات والممارسات البحثية وتوسيع قاعدة النشر العلمي في مجلات مصنفة عالميًا. وتُشير الدراسات إلى أهمية هذا الدور، حيث أكدت دراسة (Knight, 2016) أن التعاون مع الجامعات الأجنبية يعزز الابتكار ونقل المعرفة، كما بينت دراسة (Hou et al., 2018) أن دمج الفروع في المنظومة الوطنية يسرّع توطين الخبرات البحثية بما يتسق مع الأولويات التنموية. ويدعم تقرير أسبار (2023) هذا التوجه من خلال إبراز أثر الشراكات الدولية في رفع قدرات الباحثين وزيادة الأبحاث ذات الأثر العالمي، ما يجعل استقطاب الفروع الأجنبية عنصرًا محوريًا في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 بجعل المملكة العربية السعودية مركزًا إقليميًا للبحث والابتكار.

4. **الإسهام في بناء اقتصاد معرفي متقدم يواكب أهداف رؤية المملكة 2030:** تُعد فروع الجامعات الأجنبية محركًا فعّالًا لدعم الاقتصاد المعرفي من خلال نقل النظم التعليمية المتطورة وربط التعليم بالابتكار وريادة الأعمال، مما يعزز إعداد خريجين يمتلكون مهارات نوعية تتماشى مع تحولات السوق الوطني والعالمي. فقد أشار تقرير أسبار (2023) إلى دور هذه الفروع في إعداد كوادر تقود التحول الاقتصادي، وأكدت دراسة (Hou et al., 2018) على أهمية الشراكات الأكاديمية العابرة للحدود في دعم التحول نحو اقتصاد المعرفة، بينما رأت دراسة Knight, (2016) أن هذه الفروع تمثل منصات تعليمية تُهيئ الخريجين لمتطلبات سوق عالمي متغير. وبناء عليه فإن هذه الفروع لا تقتصر على دعم التعليم فحسب، بل تسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تكامل التعليم مع الاقتصاد الوطني في إطار رؤية المملكة 2030.

5. **رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتطوير مهاراتهم عبر التدريب ونقل الخبرات:** يمكن أن تسهم فروع الجامعات الأجنبية في رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، من خلال توفير بيئة تعليمية دولية غنية بالتجارب والخبرات، تُسهم في نقل المعارف. فالاحتكاك المباشر مع أساتذة عالميين يفتح المجال لتبني ممارسات تدريس حديثة، واستخدام تقنيات التعليم الرقمي، وتطبيق إستراتيجيات التعلم النشط، مما يعزز جودة التعليم الجامعي. وقد أكدت دراسة أبو حيمد (2020) أن هذه الفروع تتيح فرصًا للتدريب المشترك وبناء القدرات الأكاديمية الوطنية، في حين شددت دراسة (Shams & Huisman, 2016) على أهمية البيئة التشاركية التي تخلقها هذه الفروع لتبادل الخبرات وتطوير الأداء المهني. كما أشارت دراسة (Knight, 2016) إلى أن التعليم العابر للحدود يمثل أداة إستراتيجية لنقل الكفاءات وتعزيز المهارات. ويتسق ذلك مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تؤكد على الاستثمار في المعلم الجامعي وتأهيله للمنافسة عالميًا، كما ورد في تقرير أسبار (2023) الذي أبرز أهمية تطوير رأس المال البشري كعنصر محوري في تحول التعليم. وبناء عليه فإن الفروع الأجنبية تسهم في إحداث نقلة نوعية في تنمية أعضاء هيئة التدريس، وتعزز قدرة الجامعات السعودية على تحقيق التميز الأكاديمي والتنافسية الدولية.

ب. **التحديات التي تواجه افتتاح فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية:**

1. **الفجوة بين معايير الجودة المحلية ومتطلبات الاعتماد الدولي**: تُعد هذه الفجوة من التحديات الرئيسية أمام فروع الجامعات الأجنبية في السعودية، وتختلف معايير الاعتماد الدولي في صرامتها وإجراءاتها عن الأنظمة المحلية، مما يخلق صعوبات في مواءمة البرامج التعليمية والحصول على الاعتماد المزدوج، وقد يؤدي هذا التفاوت إلى تأخير تنفيذ الخطط الدراسية أو إرباك في ضمان الجودة. وقد أشار تقرير أسبار (2023) إلى ضرورة تطوير تشريعات مرنة تتيح تطبيق المعايير العالمية دون الإخلال بالسيادة التعليمية، بينما أكدت دراسة (Knight, 2016) أن التباين في ضوابط الجودة يمثل عائقًا أمام نجاح الفروع الدولية في الدول النامية. وبناء عليه فإن تقليص هذه الفجوة يتطلب بناء نظام اعتماد مشترك، وتدريب الكوادر الوطنية على مفاهيم الجودة العالمية، بما يعزز الثقة المتبادلة ويحقق التكامل بين الأنظمة المحلية والدولية.

2. **ضعف استقطاب الكفاءات الأكاديمية المتميزة:** يعدُّ ضعف استقطاب الكفاءات الأكاديمية تحديًا رئيسيًا أمام فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وخاصة في ظل المنافسة العالمية لاستقطاب الباحثين ذوي التميز والخبرة، حيث تميل هذه الكفاءات إلى المؤسسات ذات السمعة الدولية الراسخة والبنى التحتية البحثية المتقدمة، وهو ما قد يضعف جاذبية الفروع الجديدة. وقد أكدت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) صعوبة جذب أعضاء هيئة تدريس مؤهلين عالميًا في البيئات الأكاديمية الناشئة، بينما أوضحت دراسة (Alfouzan, 2015) أن الاستقرار المؤسسي وضمان حرية البحث والتدريس يمثلان عاملين حاسمين في قرارات الأكاديميين. كما أوصى تقرير أسبار (2023) بتوفير حوافز تنافسية وتيسير إجراءات التوظيف والإقامة. وبناء عليه فإن تجاوز هذا التحدي يتطلب بيئة أكاديمية محفزة، وسياسات مرنة، وترويجًا فعالًا لمكانة الفروع بوصفها منصات أكاديمية رائدة إقليميًا ودوليًا.

3. **صعوبات الاستدامة المالية وارتفاع تكاليف التشغيل والإدارة:** تُعد الاستدامة المالية أحد أبرز التحديات التي تواجه فروع الجامعات الأجنبية في المملكة، في ظل غياب الدعم الحكومي المباشر وارتفاع التكاليف المرتبطة بتوظيف كفاءات دولية، وإنشاء بنى تحتية متقدمة، والالتزام بالتدقيق المالي المنتظم وفقًا للائحة التنظيمية. ويجعل الاعتماد على الرسوم الدراسية وحدها هذه الفروع عرضة لمخاطر تقلب الطلب والمنافسة المحلية. وقد بيّنت دراسة (Lane, 2011) أن فشل العديد من الفروع يرجع إلى ضعف التخطيط المالي وغياب نماذج تمويل مستدامة، فيما أكدت دراسة (Crombie-Borgos, 2013) أن الإيرادات غير المستقرة تُضعف جودة البرامج وتهدد استمراريتها. كما شدد تقرير أسبار (2023) على أهمية دراسة الجدوى المالية قبل الترخيص، محذرًا من أن ارتفاع التكاليف دون مردود ثابت يعوق نجاح هذه الفروع. ومن ثم فإن استمرارية هذه الفروع تتطلب تبني نماذج تمويل مبتكرة، وإقامة شراكات فاعلة مع القطاع الخاص، وتحقيق توازن دقيق بين الجودة الأكاديمية والكفاءة التشغيلية.

4. **تحديات الحوكمة المؤسسية وتعدد الجهات التنظيمية:** تُعد الحوكمة المؤسسية وتعدد الجهات التنظيمية من أبرز التحديات التي تواجه فروع الجامعات الأجنبية في السعودية، نظرًا لما تسببه من تداخل في الصلاحيات

وازدواجية في المتطلبات. وعلى الرغم من خضوع الفروع لإشراف الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات، إلا أن تداخل أدوار جهات مثل وزارة الاستثمار وهيئة تقويم التعليم والتدريب وهيئات الاعتماد يؤدي إلى بطء الإجراءات وارتفاع تكلفة الامتثال التنظيمي. وقد أكدت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن غياب التنسيق بين الجهات التنظيمية يحدّ من قدرة الفروع على التكيّف، فيما أوضحت (Healey, 2015) أن تعدد الجهات يزيد من تعقيد العمليات الإدارية. كما أشار تقرير أسبار (2023) إلى الحاجة لإطار حوكمة موحد يحدد الأدوار بوضوح ويعزز الكفاءة التشغيلية. وبناء عليه فإن نجاح هذه الفروع يتطلب نظام حوكمة متكاملًا يعالج هذا التداخل ويضمن الانسجام في البيئة التنظيمية، مما يسهم في رفع ثقة المستثمرين والمؤسسات الأكاديمية الأجنبية.

5. **ضعف المواءمة المحتملة بين مخرجات الفروع واحتياجات سوق العمل المحلي:** على الرغمِ من جودةِ البرامجِ الأكاديميّةِ في فروع الجامعات الأجنبية، إلا أن عدم مواءمتها الكاملة مع متطلبات سوق العمل السعودي يشكل تحديًا حقيقيًا، ولا سيما إذا ما استُنسخت من سياقات دولية دون مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. فقد تؤدي هذه الفجوة إلى تخريج كفاءات غير مؤهلة فعليًا لتلبية احتياجات القطاعات التنموية مثل: السياحة والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، مما يحد من مساهمتها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد أشارت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) إلى أن نسخ البرامج دون مواءمة محلية يقلل من فعاليتها، كما حذر تقرير أسبار (2023) من ضرورة فرض اشتراطات سوق العمل في ترخيص البرامج الأكاديميّة. وأكدت دراسة (Knight & McNamara, 2017) أن نجاح الفروع يرتبط بتكاملها مع الأجندة الوطنية. ولذلك يُعد وجود آليات رقابية تُلزم بتحديث المناهج وفق احتياجات السوق المحلي وبناء شراكات مع القطاع الخاص أمرًا ضروريًا لضمان مساهمة هذه الفروع في التنمية بدلًا من أن تكون عبئًا على سوق العمل.

النتائج الخاصة بالسؤال الرابع:

والذي نص على: **ما الآثار المحتملة لفروع الجامعات الأجنبية على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟** وفيما يلي عرض لأبرز الآثار المحتملة لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وتحليلها وتفسيرها استنادًا إلى ما ورد في الدراسات السابقة:

1. **تحسين جودة المخرجات التعليمية وتبني أساليب تدريس مبتكرة:** يسهم استقطاب فروع الجامعات الأجنبية في الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية من خلال اعتماد مناهج دولية متقدمة وتطبيق أساليب تدريس تفاعلية قائمة على التفكير النقدي والتعلم النشط. وتمتاز هذه الفروع بدمجها بين النظرية والتطبيق، وتوفر بيئات تعليمية محفزة تركز على تنمية المهارات العملية والبحثية. وقد أكدت دراسة (Wilkins & Huisman, 2012) أن الفروع الأجنبية تنقل ثقافة أكاديمية عالية الجودة تدفع الجامعات المحلية إلى تحسين برامجها لمجاراة المعايير الدولية. كما أشار تقرير أسبار (2023) إلى أن أحد أبرز مكاسب الفروع هو إدخال نماذج تعليمية أكثر كفاءة وفاعلية تُسهم في رفع مستوى الخريجين وجعلهم أكثر قدرة على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

2. **إدخال نماذج تعليمية مرنة تدعم التنوع والابتكار الأكاديمي:** تُعد الفروع الأجنبية رافدًا مهمًا لإثراء بيئة التعليم العالي بنماذج تعليمية مرنة مثل التعليم متعدد التخصصات، والتعليم القائم على المشاريع، والتعلم الهجين، ممّا يعزز فرص الابتكار والتنوع في مسارات التعليم الجامعي. ووفقًا لدراسة (Knight, 2016)، فإن الجامعات الدولية تعتمد إستراتيجيات تدريس متنوعة تتكيف مع احتياجات الطلاب وتمنحهم فرصًا لتشكيل مساراتهم الأكاديمية بحرية أكبر. كما أوضحت دراسة (Knight & McNamara, 2017) أن نقل التجارب التعليمية من مؤسسات مرموقة يسهم في تجديد الممارسات الأكاديمية وتعزيز قدرة النظام المحلي على الابتكار والاستجابة للتحولات المستقبلية.

3. **رفع مستوى جاهزية الخريجين وتأهيلهم للمنافسة في سوق العمل:** توفر الفروع الأجنبية برامج تعليمية ذات صلة وثيقة باحتياجات السوق العالمية، وتُركز على تنمية المهارات القابلة للتوظيف مثل: مهارات التواصل، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، ممّا يرفع من جاهزية الخريجين ويزيد من فرص توظيفهم محليًّا ودوليًّا. وقد أكدت دراسة (Wilkins & Urbanovic, 2014) أن الخريجين من الفروع الدولية يتمتعون بمهارات تنافسية عالية نتيجة لاحتكاكهم ببيئات تعليمية متعددة الثقافات ومعايير أكاديمية صارمة. كما يدعم تقرير أسبار (2023) هذا الاتجاه من خلال تأكيده على أن الفروع الأجنبية تُسهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بشرط وجود تنسيق فعّال مع الجهات الوطنية المعنية بالتوظيف والتخطيط الاقتصادي.

4. **زيادة إنتاجية البحث العلمي وتوسيع نطاق الدراسات التطبيقية:** يُتوقع أن تُسهِمَ الفروعُ الأجنبيّةُ في تعزيزِ النشاط البحثي في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكات الأكاديمية والتمويل المشترك، إلى جانب نقل ثقافة البحث التطبيقي وربط الجامعات المحلية بشبكات بحثية عالمية. وقد أوضحت دراسة Pohl & Lane, (2018) أن الفروع الجامعية الدولية غالبًا ما تسهم في خلق بيئة بحثية نشطة نظرًا لارتباطها بجامعات أم ذات تصنيف عالٍ. كما تمتلك هذه الفروع القدرة على إدخال ممارسات بحثية متقدمة تركز على حل المشكلات المجتمعية والتنموية، وهو ما يتماشى مع توجهات رؤية المملكة 2030 نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

5. **تحقيق تكامل أكبر بين الجامعات السعودية والمتطلبات العالمية:** إن حضور فروع جامعات أجنبية مرموقة داخل المملكة يعزز تكامل منظومة التعليم العالي مع المتطلبات والمعايير العالمية من حيث جودة البرامج، والاعتماد الأكاديمي، وإعداد الخريجين للمنافسة الدولية. ويتيح هذا التكامل فرصًا للتوأمة، والتبادل الأكاديمي، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية. ووفقًا لدراسة (Shams & Huisman, 2016)، فإن إدماج الفروع الأجنبية ضمن النظام التعليمي المحلي يسهم في بناء قدرات مؤسسية تتماشى مع المعايير الدولية وتدعم جاهزية الجامعات السعودية للدخول في التصنيفات العالمية. كما يُشير تقرير أسبار (2023) إلى أهمية الاستفادة من الفروع في إحداث تحول نوعي في مستوى التنافسية والجاذبية الدولية للتعليم العالي السعودي.

التوصيات:

بناءً على النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. تفعيل الأطر التنظيمية الوطنية الشاملة لفروع الجامعات الأجنبية من خلال مراجعة وتطوير اللوائح التنظيمية الحالية، بما يضمن وضوح شروط الترخيص، واستقرار التشريعات، وتكامل الحوكمة الأكاديمية والإدارية والمالية، واستحداث آلية رقابة متدرجة تضمن الاستدامة والشفافية.
2. تبنّي نموذج حوكمة تشاركي متوازن بين الجهات التنظيمية والجامعات الأجنبية بحيث يضمن وضوح الصلاحيات وتوزيع الأدوار بين الجهات الحكومية مثل: وزارة التعليم، ووزارة الاستثمار، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، ويحقق الكفاءة التشغيلية، ويقلل من ازدواجية الإجراءات، ويعزز استقلالية الفروع ضمن ضوابط واضحة.
3. ربط الدعم الحكومي ونماذج التمويل بمؤشرات أداء واضحة، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والدولي لتمويل الفروع، مع أهمية تقديم تسهيلات تنظيمية للفروع التي تلتزم بالجودة وتحقق التميز الأكاديمي، مما يعزز استدامتها دون الاعتماد على الرسوم الدراسية فقط.
4. الالتزام بنظام اعتماد أكاديمي مزدوج (محلي ودولي) مما يضمن اتساق جودة البرامج التعليمية مع المعايير الوطنية والعالمية، ويعزز الثقة في مخرجات الفروع، ويقلل من فجوة الاعتماد، مع تيسير الحصول على الاعتمادات دون الإخلال بالسيادة التعليمية.
5. التركيز على مواءمة البرامج والتخصصات مع احتياجات سوق العمل السعودي وأولويات رؤية المملكة 2030 من خلال اشتراط دراسة جدوى تخصصية قبل ترخيص البرامج، وتحديث المناهج بصفة دورية بالتعاون مع القطاعات الوطنية، لضمان مساهمة الفروع في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والابتكار.
6. توسيع نطاق الشراكات المحلية مع الجامعات والجهات الحكومية والخاصة لتعزيز الاندماج المؤسسي، ودعم التبادل الثقافي والمعرفي، وتيسير عمليات التشغيل والترخيص، مع الاستفادة من المعرفة المحلية في تصميم البرامج وضبط الجودة والتوظيف.
7. تشجيع التوظيف المتوازن للكفاءات الوطنية والدولية من خلال سياسات مرنة تراعي الجودة الأكاديمية، وتتيح نقل المعرفة، وتعزز التوطين، وتدعم الاستفادة من خبرات الجامعات الأم مع تمكين الكفاءات السعودية في التدريس والبحث والإدارة.
8. إلزام الفروع بتقديم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات السعودية بوصفها جزءًا من مسؤوليتها الوطنية، مما يسهم في تطوير رأس المال البشري الأكاديمي، ويعزز قدرات الجامعات المحلية على المنافسة والتدويل.

9. دعم البنية التحتية للبحث العلمي من خلال ربط الفروع الأجنبية بالشبكات البحثية الوطنية والعالمية وتشجيع الأبحاث التطبيقية والمشتركة مع المؤسسات السعودية، مما يسهم في زيادة النشر العلمي، وبناء اقتصاد معرفي مستدام.
10. إطلاق آلية متابعة وتقييم دورية للفروع الأجنبية ومخرجاتها التعليمية والبحثية تنشر نتائجها بشفافية، وتُستخدم في تطوير السياسات التنظيمية، ودعم القرارات الاستثمارية، وتحسين تصنيف المملكة كمركز تعليمي دولي.

مقترحات بحثية مستقبلية:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة يمكن إجراء الدراسات التالية:

1. دراسة تحليلية لواقع الجاهزية التنظيمية والمؤسسية لفروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.
2. تصور مقترح لنموذج سعودي تكاملي لحوكمة فروع الجامعات الأجنبية.
3. تحليل اتجاهات المجتمع الأكاديمي في الجامعات السعودية نحو افتتاح فروع الجامعات الأجنبية.
4. تقييم متطلبات التكامل بين برامج فروع الجامعات الأجنبية وخطط التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية.
5. تحليل المخاطر المحتملة في مرحلة تأسيس وتشغيل فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع:

أبو حيمد، ندى. (2020). *إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية والإقليمية: رؤية استشرافية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود.

الحربي، عبد الله. (2016). موجهات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية على ضوء التحديات العالمية والمحلية. *مجلة كلية التربية*، 26(5)، 229–310.

العوضي، عائشة. (2013) التوجهات المستقبلية لإدارة الموارد البشرية في فروع الجامعات العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر رؤساء تلك الفروع. دراسات عربية في التربية وعلم النفس (242) 08-106.

العوضي، عائشة. (2013). التوجهات المستقبلية لإدارة الموارد البشرية في فروع الجامعات العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر رؤساء تلك الفروع. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (42)، 8–106.

مجلس شؤون الجامعات (1445). *اللائحة التنظيمية لفروع الجامعات الأجنبية*، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية.

مركز أسبار (2023). *تنظيم فروع للجامعات الأجنبية في السعودية: الفرص والتحديات* (تقرير رقم 124). لجنة شؤون التعليم والتدريب.

Ahmad, S. Z., & Buchanan, F. R. (2017). *Motivation factors in students' decision to study at international branch campuses in Malaysia. Studies in Higher Education, 42*(4), 651–668. https://doi.org/10.1080/03075079.2015.1067604

Alfouzan, H. (2015). *International branch campuses in the Arab Gulf region: An organizational view of the critical elements for success* (Doctoral dissertation). Claremont Graduate University. Retrieved from https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/1747107273?accountid=142908

Altbach, P. G., & de Wit, H. (2020). *Rethinking the relevance of international branch campuses. International Higher Education, (101),* 14–16. https://doi.org/10.36197/IHE.2020.101.14-16

American Council on Education. (2009). *U.S. branch campuses abroad: Results of a targeted survey*. Washington, DC: Author.

Aqeel, M. (2014, February 20). *Foreign universities could be good for the Gulf. Yemen Times News Papers*. Retrieved from https://searchproquest.com.sdi.idm.oclc.org/docview/1500848572?accountid=142908

Baghdady, A. M. (2017). *Perceived challenges in university branch campuses: A case study of five Western campuses in a GCC state* (Doctoral dissertation). University of Leicester. Retrieved from https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/1937413605

Becker, R. (2009). *International branch campuses: Markets and strategies*. Report of the Observatory on Borderless Higher Education.

Clifford, M. (2015). *Assessing the feasibility of international branch campuses: Factors universities consider when establishing campuses abroad* [Doctoral dissertation, Pardee RAND Graduate School]. *ProQuest Dissertations Publishing*. (UMI No. 3663331)

Collins, C. R. (2012). *The establishment of international branch campuses in the Middle East: Political and structural implications* (Doctoral dissertation, University of California, Los Angeles). *ProQuest Dissertations Publishing.*

Coyne, C. J., & Coyne, R. L. (2021). *The determinants of international branch campuses. Journal of International Management, 27*(1), 100809. https://doi.org/10.1016/j.intman.2020.100809

Crombie-Borgos, J. (2013). *An examination of interconnectedness between U.S. international branch campuses and their host countries* (Publication No. 3564801) [Doctoral dissertation, University at Albany, State University of New York]. *ProQuest Dissertations Publishing.*

Ellison, D. (2017). *Stakeholder influence on branding strategy at an international branch campus* (Doctoral dissertation). College of Professional Studies, Northeastern University.

Girdzijauskaite, E., Radzeviciene, A., Jakubavicius, A., & Banaitis, A. (2019). *International branch campuses as an entry mode to the foreign education market. Administrative Sciences, 9*(2), 44. https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.3390/admsci9020044

Healey, N. (2015). *Managing international branch campuses: Institutionalization and legitimacy. Journal of Studies in International Education, 19*(3), 234–252. https://doi.org/10.1177/1028315314567176

Heizer, D. (2019). *The international branch campuses in the context of globalization – The case of Malaysia. Procedia – Social and Behavioral Sciences, 240*, 146–153. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2019.01.082

Helms, R. M. (2015). *A conceptual model for understanding international branch campus decision making: When to open a branch and why. FIRE: Forum for International Research in Education, 2*(1), 47–68.

Hill, C. (2015). *Global expansion of international branch campuses: Managerial and leadership challenges*. In *Annual Proceedings of the European Distance and E-Learning Network.* https://doi.org/10.13140/RG.2.1.4070.8967

Hill, C. (2020). *Globalization and international branch campuses in the Middle East: Issues of power and authority* (Doctoral dissertation, University of Bath). *University of Bath Research Repository.* https://researchportal.bath.ac.uk

Hou, A. Y., Hill, C., Chen, K. H. J., & Tsai, S. (2018, December). *A comparative study of international branch campuses in Malaysia, Singapore, China, and South Korea: Regulation, governance, and quality assurance. Asia Pacific Education Review, 19*(4), 543–555. https://doi.org/10.1007/s12564-018-9550-9

Kinser, K. (2011). *Multinational quality assurance: Managerial.* In J. Lane & K. Kinser (Eds.), *Multinational colleges and universities: Leading, governing, and managing international branch campuses* (pp. xx–xx). San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Kinser, K., & Lane, J. E. (2014). *Managing the oversight of international branch campuses in higher education. Higher Education Management and Policy, 24*(3), 161–174. https://doi.org/10.1787/17269822

Kinser, K., & Lane, J. E. (2017). *An overview of authorization and quality assurance of higher education institutions.* UNESCO. Background paper prepared for the 2017/8 *Global Education Monitoring Report: Accountability in education – Meeting our commitments.*

Knight, J. (2016). *Transnational education remodeled: Toward a common TNE framework and definitions. Journal of Studies in International Education, 20*(1), 34–47. https://doi.org/10.1177/1028315315602927

Knight, J., & McNamara, J. (2017). *Transnational education: A classification framework and data collection guidelines for international programme and provider mobility (IPPM).* British Council.

Kosmützky, A. (2018). *Tracing the development of international branch campuses: From local founding waves to global diffusion. Studies in Higher Education, 43*(6), 1110–1124. https://doi.org/10.1080/03075079.2016.1214916

Lane, J. E. (2011). *Global expansion of international branch campuses: Managerial and leadership challenges.* In J. E. Lane & K. Kinser (Eds.), *Multinational colleges and universities: Leading, governing, and managing international branch campuses* (pp. 5–17). Jossey-Bass. *(New Directions for Higher Education, No. 155).*

Lane, J. E., & Kinser, K. (2011). *The globalization of higher education and the growth of international branch campuses. International Higher Education,* (62), 9–10.

Lane, J. E., & Kinser, K. (2013). *Five models of international branch campus facility ownership. International Higher Education,* (70), 9–11.

Lawton, W., & Healey, N. M. (2015). *Opportunities and risks in transnational education: Developing sustainable international branch campuses.* The Observatory on Borderless Higher Education (OBHE).

Lawton, W., & Katsomitros, A. (2012). *International branch campuses: Data and developments.* The Observatory on Borderless Higher Education.

Mackie, C. (2019, May 28). *Transnational education and globalization: A look into the complex environment of international branch campuses. World Education News & Reviews (WENR).* Retrieved from https://wenr.wes.org/2019/05/the-complex-environment-of-international-branch-campuses

Naidoo, V. (2009). *Transnational higher education: A stock take of current activity. Journal of Studies in International Education, 13*(3), 310–330. https://doi.org/10.1177/1028315308317938

Pohl, H., & Lane, J. E. (2018). *Research contributions of international branch campuses to the scientific wealth of academically developing countries. Scientometrics, 116*(6), 1719–1734. https://doi.org/10.1007/s11192-018-2790-y

Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA). (2010). *Code of practice for the assurance of academic quality and standards in higher education, section 2: Collaborative provision and flexible and distributed learning (including e-learning).* Gloucester: Quality Assurance Agency for Higher Education.

Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA). (2023, September 11). *Definition of quality in higher education.* Retrieved from https://www.qaa.ac.uk/en/about-us/what-we-do/quality-code/definition-of-quality-in-higher-education

Shams, F., & Huisman, J. (2011). *Managing offshore branch campuses: An analytical framework for institutional strategies. Journal of Studies in International Education, 16*(2), 106–127.

Shams, F., & Huisman, J. (2016). *The role of institutional dual embeddedness in the strategic local adaptation of international branch campuses: Evidence from Malaysia and Singapore. Studies in Higher Education, 41*(6), 955–970.

Shenderova, S. (2020). *The politics of exporting higher education: Russian university branch campuses in the Near Abroad. Post-Soviet Affairs, 36*(1), 1–20. https://doi.org/10.1080/1060586X.2020.1734574

Stanfield, D. (2014). *International branch campuses: Motivation, strategy, and structure* (Doctoral dissertation). Boston College, Lynch School of Education, Department of Educational Administration and Higher Education.

Verbik, L., & Merkley, C. (2006). *The international branch campus: Models and trends. International Higher Education,* (46), 14–15.

Wilkins, S. (2011). *Who benefits from foreign universities in the Arab Gulf States? Australian Universities' Review, 53*(1), 73–83.

Wilkins, S. (2013). *The future of transnational higher education: What role for international branch campuses?* In H. de Wit, F. Hunter, L. Johnson, & H. van Liempd (Eds.), *Possible futures: The next 25 years of the nternationalization of higher education* (pp. 182–186). European Association for International Education.

Wilkins, S. (2023). *International branch campuses: Current trends and future possibilities. International Higher Education, 116,* 7–9.

Wilkins, S., & Huisman, J. (2012). *The international branch campus as transnational strategy in higher education. Higher Education, 64*(5), 627–645. http://dx.doi.org.sdl.idm.oclc.org/10.1007/s10734-012-9516-5

Wilkins, S., & Juusola, K. (2018). *The benefits and drawbacks of transnational higher education: Myths and realities. Australian Universities' Review, 60*(2), 68–76.

Wilkins, S., & Rumbley, L. E. (2018). *Managing international branch campuses: What happens after the initial investment?* The Observatory on Borderless Higher Education.

Wilkins, S., & Urbanovic, J. (2014). *English as the lingua franca in transnational higher education: Motives and prospects of institutions that teach in languages other than English. Journal of Studies in International Education, 18*(5), 405–425. https://doi.org/10.1177/1028315313517267

Zhang, X., & Dai, K. (2025). *Portraying a growing field of study: A scientometric review of research on international branch campuses. Studies in Higher Education, 50*(1), 183–199. https://doi.org/10.1080/03075079.2024.2332413

Ziguras, C., & McBurnie, G. (2011). *Exploring international university branch campuses: Motivations and realities. Foreign Studies in the Social and Human Sciences Journal,* 30–40.

Zu'bi, R. (2018). *A critical evaluation of the establishment and development of international branch campuses* [Doctoral dissertation, University of Bath]. *University of Bath Research Repository.*